



جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر

SALAMA

مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة

إشراف الأستاذ:

إعداد الطلبتين:

توبين علي

ميلود عويدات زهور

حلال نسيمة

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة	د.الحرثسي حميد
مقررا	د.توبين علي
ممتحنا	أ.مجبر محمد

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة شكر وتقدير

نتوجه بالشكر و الحمد لله عزوجل الذي مدنا بالقوة و الصبر

على مواصلة هذا العمل و إتمامه.

كما نتقدم بجزيل الشكر و عظيم التقدير إلى الأستاذ

"توبين علي"

لتفضله الإشراف على هذه المذكرة.

كما لا ننسى أن نشكر من ساعدنا من قريب أو من بعيد.



الإهداء

يا أجمل كلمة انطقها إليك يا من كان جسديك جسدي ودمك دمي أولد بين يديك
كل فجر جديد،

إليك يا من يهتز عرش الرحمن ووضعت تحت قدميها الجنان يا أوفى صديقة يا
توأم الوجدان أمي الحبيبة

إلى من زرعتني في ارض و سقاني بمكارم الأخلاق إلى الذي تعب لارتاح أنا إلى
من علمني النجاح وساندني على تخطي الشقاء فكان مصدر فخري واعتزازي إلى
قرة عيني أبي الحبيب

أمي أبي حبكما يسري في الوريد وينبض في القلب أدامكما الله فوق رأسي

وحفظكما و أطال الله في عمركما في طاعته بإذن الله

إلى من أقسم معهم حب الوالدين أعمدة البيت ومصايحه أخي عبد الله

إلى شقيقة النعمان إلى أجمل أخت - رفيقة.

و إلى اعز صديق محمد

إلى من شركتني هذا العمل - نسيمة.

إلى من تجمعنا الصداقة بالإخوة إلى أروع مجموعة لكن فاطمة، آسيا، أم الخير،

صبيحة إلى العزيز جدي .

زهور

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من الجنة تحت قدميها إلى أحن صدر على وجود إلى أصفى قلب إلى أُمي

الحبيرة

إلى عماد بيتنا و لمن أنار لنا دربنا إلى أبي الحبيب

إلى توأم روعي إلى أختاي الحبيبتان ، إلى إخواني الأعزاء إلى عائلتي كبيرا و صغيرا

إلى من أقاسمها هذا العمل زهور

إلى رفقاء دربي صديقاتي العزيزات

إلى كل من نساهم قلبي و لم ينساهم قلبي إلى كل من يعرفني من قريب و بعيد إلى كل هؤلاء

أهدي عملي.

نسيمة

ملخص:

من خلال دراستنا لبحثنا هذا المتمثل في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين والذي يهدف إلى تحليل الوضعية المالية لشركة وكذلك الإجابة عن الإشكالية المطروحة "ما هو دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين" ولمعالجة هذا الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على تحليل الوصفي في جانب النظري الذي تناولنا فيه المفاهيم النظرية للموضوع و منهج التحليلي في جانب تطبيقي ومن خلاله قمنا بمحاولة تقييم الأداء المالي لشركة سلامة لتأمينات الجزائر SALAMA خلال الفترة 2011-2013 وكذلك الاعتماد على برنامج إحصائي MICROSOFT EXCEL 2007 ولقد توصلنا في دراستنا هذه إلى نتائج ايجابية خلال فترة الدراسة أي أن الشركة تتمتع بتوازن مالي لأن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة وأن النسب المالية كانت في حالة لا بأس بها مما يساعد الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

الكلمات المفتاحية:التأمين،شركات التأمين،تقييم الأداء المالي،مؤشرات التوازن،النسب المالية

Résumé

Grâce à notre étude de notre recherche de la performance financière des entreprises d'assurance et qui vise à la situation financière de l'entreprise et de l'analyse ainsi que pour répondre au problème en question, «Quel est le rôle des indicateurs et ratios financiers dans la performance financière des compagnies d'assurance d'évaluer" et d'aborder cette question et tester des hypothèses d'évaluation, puis appuyer sur L'analyse descriptive dans le côté théorique, qui nous avons parlé avec les concepts théoriques du sujet et la méthode d'étude de cas dans le côté appliqué et par lequel nous tentons de la performance financière de l'évaluation de l'assurance Algérie de sécurité pendant la période 2013-2011 et également compter sur le programme statistique Microsoft Excel 2007 et nous avons atteint cette étude à des résultats positifs au cours de la période de l'étude, ce qui signifie que la société bénéficie d'équilibre financier, mais le Trésor est positive au cours de la période à l'étude et que les ratios financiers dans le cas était pas trop mal, ce qui permet à l'entreprise de respecter ses obligations.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	مميزات التقييم الداخلي و الخارجي	الجدول رقم (1)
55	يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة 2013_2011	الجدول رقم (2)
55	يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة 2013_2011	الجدول رقم (3)
58	يمثل حساب رأس المال العامل الدائم 2013_2011	الجدول رقم (4)
58	يمثل حساب رأس المال العامل الدائم 2013_2011	الجدول رقم (5)
59	يمثل حساب رأس المال العامل الخاص 2013_2011	الجدول رقم (6)
60	يمثل رأس المال العامل الإجمالي 2013-2011	الجدول رقم (7)
60	يمثل رأس المال العامل الأجنبي 2013-2011	الجدول رقم (8)
61	يمثل احتياج رأس المال العامل 2013-2011	الجدول رقم (9)
61	يمثل حساب الخزينة 2013-2011	الجدول رقم (10)
62	يمثل حساب نسب السيولة 2013-2011	الجدول رقم (11)
64	يمثل حساب نسب التمويل 2013-2011	الجدول رقم (12)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
56	التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2013-2011	الشكل رقم (1)
57	تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2013-2011	الجدول رقم (2)
63	يمثل تطور نسب السيولة للفترة 2013-2011	الجدول رقم (3)
64	يمثل تطور نسب التمويل خلال الفترة 2013-2011	الجدول رقم (4)

الصفحة	قائمة المحتويات
.I	كلمة شكر
.II	إهداء
.IV	ملخص
.V	قائمة الجداول
.VI	قائمة الأشكال
.VII	الفهرس
أ، ب، ت، ث، ج	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول التأمين.....
3	المطلب الأول: تعريف و نشأة التأمين.....
6	المطلب الثاني: أسس و وظائف التأمين.....
7	المطلب الثالث: العناصر الأساسية للتأمين و الأخطار القابلة له.....
9	المبحث الثاني: شركات التأمين.....
9	المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين.....
11	المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين.....
13	المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.....
14	المبحث الثالث: واقع سوق التأمين في الجزائر.....
14	المطلب الأول: عرض هيكل قطاع التأمين في الجزائر.....
16	المطلب الثاني: قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة.....
20	المطلب الثالث: دور التأمين في الاقتصاد الوطني "القيود و الأفاق".....
25	خلاصة.....
26	الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي.....
27	تمهيد.....

28	المبحث الأول: مدخل إلى تقييم الأداء.....
28	المطلب الأول: ماهية الأداء.....
30	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء و أقسامه
32	المطلب الثالث : القواعد الأساسية لتقييم الأداء و المراحل التي يمر بها.....
34	المبحث الثاني : نظام تقييم الأداء المالي.....
34	المطلب الأول : مفهوم نظام تقييم الأداء المالي.....
36	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي.....
38	المطلب الثالث : نظام المعلومات المحاسبي لشركات التأمين.....
42	المبحث الثالث : نسب و مؤشرات تقييم الأداء المالي.....
42	المطلب الأول : النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي.....
46	المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....
51	خلاصة.....
53	الفصل الثالث : دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر Salama.....
54	تمهيد
55	المبحث الأول : طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة.....
55	المطلب الأول : طريقة جمع المعلومات.....
56	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة
56	المبحث الثاني : تحليل ميزانية المالية المختصرة و تحليل المؤشرات المالية و نسب المالية... ..
56	المطلب الأول : تحليل ميزانية المالية المختصرة.....
58	المطلب الثاني : تحليل المؤشرات المالية.....
62	المطلب الثالث: تحليل النسب المالية.....
66	خلاصة.....
67	خاتمة العامة.....

70 المراجع
75 الملاحق

المقدمة العامّة

المقدمة:

يمثل تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بكل أشكالها عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية، المادية والبشرية لما يوفره من بيانات عن أداء تلك الوحدات في الماضي والحاضر وما يتوقع من أدائها في المستقبل حيث تمثل هذه البيانات أساسا لتصميم إستراتيجيتها وتنفيذ قراراتها، إذ يعتبر تقييم الأداء من الموضوعات الأساسية التي لا بد من التركيز عليها في المرحلة الراهنة، خاصة وأن الجزائر تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

إن شركات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا فهي شركة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها شركة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل الحصول على العوائد وبذلك هي تلعب دورا هاما في توطيد أوامر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا مؤسسات التأمين عن الحياة وهي أكثر الشركات التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنها تعبر عن الادخار وذلك بما تتميز به من تأمين طويل الأجل.

تطور النشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من النشاطات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات الهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي و الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية، بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم.

ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لا بد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري له و ذلك عن طريق التحليل المالي للشركات وذلك لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق و عدم الإضرار بسوق التأمين و الاقتصاد ككل.

فتقييم الأداء المالي يستند على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي للمعلومات المحاسبية و المالية و هذا من خلال ما توفره من بيانات خام يستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة.

حيث سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو دور مؤشرات التوازن والنسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟

و سنحاول الإجابة عنها من خلال البحث عن أجوبة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين؟
- ما الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟
- على ماذا تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي؟

أ- فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

• تتمثل الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين في وظائف اجتماعية، سياسية واقتصادية فإذا كان التأمين يحقق الوظائف المرجوة للفرد، من خلال استثمار الأموال المجتمعة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم.

- الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها.
- تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي على عدة مؤشرات ونسب مالية.

ب- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية موضوع تقييم الأداء حيث يعد موضوعا مهما يساهم في الوصول إلى أداء جيد لشركة حيث يساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها، إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الاقتصار على تقييم أداء شركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات، كون المنتج التأميني غير ملموس وكذا لا يمكن للشركة التحقق منه.

ت- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مايلي:

- اختبار الفرضيات البحث.
- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين و تحليل الوضع المالي لهل.
- تطبيق المؤشرات و نسب الأداء المالي على شركات التأمين.

ث- حدود الدراسة :

بهدف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين قمنا بإسقاط الدراسة من حيث المكان ركزنا على شركة سلامة لتأمينات الجزائر، أما من الناحية الزمنية كانت حدود الدراسة من (2011-2013).

ج- منهج البحث :

قصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة، والتمكن منه حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، و عليه اتبعنا في الجانب النظري والمنهج الوصفي والذي يصف لنا شركة التأمين وتقييم أدائها المالي، أما في الدراسة التطبيقية اعتمدنا على منهج تحليلي من خلال دراسة حالة الشركة و باستخدام البرنامج الإحصائي MICROSOFT EXCEL2007 .

ح- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في :
اهتماماتنا بمواضيع التأمين لذا كان موضوع بحثنا يقتصر على شركات التأمين.
الأهمية الكبيرة التي تكتسبها شركات التأمين باعتبارها حاميا للاقتصاد وكل فروعها، وهذا ما يستلزم الاهتمام بأدائها والذي يزيد ثقة المؤمنين لها.
كون التحليل المالي هو الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة والتي يتم من خلاله استخراج أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء.

خ- صعوبات البحث:

واجهنا بعض الصعوبات في هذه الدراسة من أهمها:
عدم مدنا الشركة بالوثائق اللازمة لإجراء البحث اكتفت بإعطائنا ميزانية المالية للمؤسسة.
عدم موافقة الشركة على الفترة الزمنية المحددة مسبقا و هي من 2012-2014.
الوقت غير كافي من الأفضل أن تكون فترة إجراء الدراسة في بداية الموسم الجامعي وليس في سداسي الثاني
صعوبة ترجمتنا للوثائق لأنها باللغة الأجنبية
وجدنا صعوبة في فهم محاسبة التأمينية لعدم دراستنا له مسبقا في مسارنا الجامعي.

د- هيكل البحث:

سعيًا للإحاطة بجوانب و أساسيات البحث و للإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

يعتبر كمدخل لموضوع بحثنا حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام لتأمين حيث استعرضنا من خلاله مفاهيم عامة حول ماهية التأمين وأهم أنواع شركات التأمين الموجودة انتهاء بنظرة حول سوق التأمين في الجزائر.

الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل إلى تقييم الأداء المالي من خلال التطرق إلى مفهوم الأداء المالي و المؤشرات و النسب المالية التي يعتمد عليها تقييم الأداء المالي.

الفصل الثالث:

هو الجانب التطبيقي والمتمثل في دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر حيث قمنا بتقييم أدائها المالي من خلال المؤشرات و النسب المالية و تحليلها و مناقشة نتائجها.

الفصل الأول الإطار النظري للتأمين

تمهيد:

نظرا للأخطار المعرض لها الفرد أثناء نشاطه فإنه يلجأ لمواجهتها أو لتفاديها أو إلى وسائل متنوعة كأن يلجأ إلى الوسائل الوقائية لمنع وقوع الأخطار كأن يقوم بالإكثار من مراكز الحماية المدنية لمواجهة الحرائق ، غير أن اللجوء إلى هذه الوسائل الوقائية ليس من شأنها منع الأخطار منعاً باتاً لذلك فكر الإنسان في اللجوء إلى وسائل أخرى ، و من الوسائل لجأ إلى طلب العون و المساعدة من الغير إلا أنها وسيلة غير مأمونة ذلك أن الغير قد يحجم عن تقديم المساعدة عند وقوع الكوارث.

لذلك فكر الإنسان في وسيلة أخرى أكثر أمناً و ضماناً و هي الادخار الأمر الذي يجعله يعتمد على نفسه لمواجهة الأخطار و ذلك بما يدخره من مصادر الحالية لحاجته المستقبلية ، إلا أن وسيلة الادخار قد لا تكون فعالة في بعض الأحيان إذ أن مواجهة الأخطار بالادخار يتوقف على مدى كفاية المدخرات لإزالة آثار هذه الأخطار أو التخفيف منها. و من هنا تبين للإنسان أنه لا يمكن الاعتماد على الوسائل الوقائية أو مساعدة الغير أو الادخار لمواجهة الكوارث و الأخطار التي قد تعترض الإنسان، ففكر هذا الأخير في وسيلة فعالة أكيدة من شأنها أن توفر له الأمان أنتوفر له الأمان و الضمان هذه الوسيلة هي التأمين فهو يكفل للإنسان الحصول على ما يزيل الأخطار المؤمن منها عند وقوعها.

و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام لتأمين و إعطاء نظرة عامة لتأمين من خلال التطرق إلى مايلي:

المبحث الأول:عموميات حول التأمين

المبحث الثاني: شركات التأمين

المبحث الثالث: واقع سوق التأمين في الجزائر

المبحث الأول:عموميات حول التأمين

يعد التأمين ضرورة ملحة تحمي الفرد من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الحوادث، فهو يعد في مفهومه البسيط الحصول على الأمان في مواجهة خطر معين لتفادي نتائجه الضارة، أو على الأقل حصرها في أضيق نطاق ممكن.

المطلب الأول:تعريف و نشأة التأمين

لتأمين دور هام في المجتمعات الحديثة،فإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها الكثير من المشروعات فهي يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أوللاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا .

أولا.نشأة التأمين

لم تكن نشأت التأمين على يد المشرع،بل محصلة تطور طويل وبطيء،ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

نشأة فكرة التأمين بنشو فكرة التعاون أو التضامن في تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد أوالجماعات،كذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم¹.

فعند البابليين ورد في قانون حمورابي2250 ق م على أن التجار يتفقون فيما بينهم في حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته ستشيد أخرى له بدلا عنها، و انتقلت هذه الفكرة إلى انجلترا على يد الإيطاليين في القرن 14 وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم كتعزيز مركزهم المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة 1745 م صفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويدز متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأمين في العالم².

و قد ظهر التأمين البري في القرن 17 م، وأول صورة له تتمثل في التأمين من الحريق الذي شب في انجلترا بعد حريق لندن الشهير عام 1666م الذي دمر 85% من مباني المدينة ، و عقب هذا الحريق قامت شركات التأمين البحري بضم التأمين البري إلى عملياتها العادية،التأمين ضد الأخطار، وفي نفس الوقت نشأت عدة شركات للتأمين ضد الحريق في فرنسا و انجلترا و بقية الدول الأوروبية³.

¹ سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية(دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين)،رسالة ماجستير،جامعة 08 عام1945،الجزائر،سنة 2010 ، ص.70.

² عمر موساوي، محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة ، 2006 ،ص4

³ سليمة طبايبية، مرجع سابق،ص.70 .

و خلال القرن 19 ظهرت التأمينات من المسؤولية وحوادث العمل ومن الأضرار التي تسببها الخيول وتأمين السيارات، وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وانتشار الآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها أما في القرن الحالي فقد تعددت مظاهر التأمين وكثرت مجالاته، بسبب تعقد الحياة الحديثة كزيادة المخاطر فيها فأصبح يغطي الكثير من الأحداث الطبيعية بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الحروب كالنقل الجوي التأمين ضد الحوادث وتكسر الآلات، التأمين على الديون والمسؤولية المدنية.

ثانيا. تعريف التأمين

1 تعريف التأمين لغة: "تأمين على وزن تفعيل مصدر أصله (أمن) بتشديد عينه أي الميم وأمن فعل ماضي من (أمن) و له معان كثيرة في اللغة منه بمعنى الأمان والاطمئنان وهو ضد الخوف ويقال أمنة أي دخل في أمانة، وأمن بمعنى وفر لغيره الأمان، ونقول منه: أمن فلان تأمينا¹."

2 التعريف القانوني: "هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو راتبا أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة"² .

3 التعريف الاقتصادي يعرف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه " أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة، المنزل، المستودع) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر"³.

4 التعريف الفني: عرف الأستاذ هيمار التأمين على أنه: " عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين و هو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر

و المؤمن، بمقتضاه يدفع الأخير أداء معيناً عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر و إجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء"⁴

¹ جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط04 ، 2004، ص. 05.

² حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن، ص.34.

³ عبد الهادي السيد ، محمد تقي الحكيم ، عقد التأمين حقيقة مشروعة دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2003، ص. 2 .

⁴ رمضان أبو السعود، أصول التأمين، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص.39.

المطلب الثاني: أسس ووظائف التأمين

لقد تعددت وظائف و أسس التأمين و سنحاول في هذا المطلب التطرق إليها مايلي.

أولاً.أسس التأمين

لقد اختلف الفقهاء في تبيان أسس التأمين فمنهم من يركز على الأسس الاقتصادية ومنهم على الأسس القانونية ومنهم من يركز على الأسس الفنية و سنوضح أهم الأسس في النقاط التالية¹:

● **الأسس الاقتصادية للتأمين:**تعتمد على نظرتين تختلفان حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة والبعض الآخر يرجعها إلى فكرة الضمان .فأصحاب فكرة الحاجة يرون أن التأمين ناتج عن الحاجة للحماية و الأمن أما أصحاب فكرة الضمان فيرون أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد.

● **الأسس القانونية للتأمين** البعض من أنصار هذا المذهب يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عنه ضرر والذي يسببه الخطر فالتأمين هو نظام للحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل.

بينما يرى البعض الآخر بان الهدف من التأمين هو التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر.

ثانياً.وظائف التأمين

يقوم التأمين بعدة وظائف اجتماعية، سياسية واقتصادية فإذا كان التأمين يحقق الوظائف المرجوة للفرد، من خلال استثمار الأموال لمجموعة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم وعلى ذلك يمكن تبيين وظائف التأمين على النحو التالي :

1 - **زيادة الإنتاج:**يقوم التأمين بالمحافظة على القوة الإنتاجية سواء كانت بشرية أو مادية، وأيضا يؤدي التأمين انصرف وتفرغ المشرفين على الوحدات الاقتصادية لرسم السياسات الإنتاجية في جو يسوده الأمان، وكذلك يوفر الضمان لرأس المال، واستمراره في أداء دوره الحيوي في الاقتصاد عن طريق الوظيفة التعويضية التي يقوم بها التأمين.

¹ حسين حساني،تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية - SAA ،رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال،

- 2- وسيلة لتكوين رؤوس الأموال و تمويل خطط التنمية الاقتصادية: كذلك من خلال احتياط المجتمع لدى شركات التأمين و الذي يمكن توجيهه لتمويل خطط التنمية الاقتصادية.
- 3- عامل من عوامل الائتمان: بحيث يوفر التأمين على مستوى الأفراد للمدين ضمانات تسهل له عمليات الاقتراض من الدائن.
- 4- وسيلة للحد من الاستهلاك وزيادة المدخرات: يمتص التأمين المدخرات التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية، لو لم يوجهها المؤمن له لدفع أقساط التأمين.
- 5- التأمين وسيلة للتخفيف من حالة التضخم: للتأمين قدرة على التخفيف من حالة التضخم التي تصاحب التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة الأموال في أيدي المستهلكين مع نقص السلع لمواجهة هذا الطلب مما يؤدي إلى زيادة السعر.
- 6- وسيلة لتحقيق التوازن التلقائي في المجتمع: خلال فترات الرواج يدفع العاملون من دخلهم أقساط التأمين العاطلة وهذا يقلل من القدرة الشرائية أثناء فترات الكساد.
- 7- وسيلة لتوفير فرص العمل: يمتص جزء من الحالة التي لا تعمل بأن توفر فرص العمل وهذا يساهم في حل مشكلة البطالة¹.

المطلب الثالث: العناصر الأساسية للتأمين و الأخطار القابلة له

ونتطرق في هذا المطلب إلى العناصر الأساسية لتأمين و الأخطار القابلة له

أولاً. عناصر التأمين

- 1- المؤمن له. وهو الطرف الذي يكتب التأمين والذي يتعرض لخطر ما في ماله أو في شخصه².
- 2- المؤمن: وهو يتمثل في شركة التأمين حيث يتعهد المؤمن بدفع المبلغ إلى المؤمن له في حالة وقوع الخطر³.
- 3- الخط: الخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين فإذا زاد الخطر بطل عقد التأمين ولهذا الأخير عدة تعاريف في مجال التأمين " فهو حادث مستقبلي يحتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين " ⁴.

¹ محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص. 38 .

² عمر موساوي، مرجع سبق ذكره، ص. 6 .

³ سليمان طبائبية، مرجع سبق ذكره، ص. 71.

⁴ حسين حساني، مرجع سبق ذكره، ص. 5 .

والخطر في القانون المدني هو ما يتهدد الإنسان من أحداث ضارة كالسرقة أو الحريق أو الإصابة الجسدية كذلك يمكن أن ينظر للخطر في مجال التأمين على أنه حادث محتمل الوقوع ويكون سعيدا كالزواج وبقاء المؤمن له على قيد الحياة.

3المستفيد:وهو الشخص الذم يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه، ويتم تعيينه من قبل المستأمن في عقد التأمين وفي معظم الأحيان يكون المستأمن هو المستفيد نفسه¹.

4وثيقة التأمين:وهي التي تصدرها شركة التأمين وتتمثل في نموذج كتابي، تعرف أيضا ببوليصة التأمين حيث يتم إصدارها من طرف المؤمن ومن الممكن اعتبارها وسيلة لإثبات هذا العقد وتنظيم هذا الإنفاق².

ثانيا. الأخطار القابلة له

• لا بد أن يكون هناك عدد كبير و كاف من الوحدات المتجانسة المعرضة للخطر لإمكانية التنبؤ بالخسائر بدقة.

- يجب أن تكون الخسارة تصادفية أو عرضية أو مستقلة أي أن الخسارة يجب أن تخضع لعنصر الصدفة، بمعنى أن تكون الخسارة محتملة أي غير أكيدة أو غير مستحيلة الوقوع.

• يجب أن لا تكون الخسائر كارثية فيجب عدم قبول التأمين ضد خسائر يتوقع أن تصيب عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر في وقت واحد³.

- يجب أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن منها محددة وقابلة للقياس فيجب أن تكون الخسارة من النوع الذي يصعب التدليس أو الغش فيه، ومن السهل تحديد مكان وزمان وقوع الخسارة وتحديد قيمتها⁴.

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.6.

² زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (2005-2007)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2011، ص.17.

³ مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.49.

⁴ عبد الغفار حنفي ورسمية قريا قص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص.3.

المبحث الثاني: شركات التأمين

تعد شركات التأمين نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

في هذا المطلب سنحاول إعطاء تعريف لشركات التأمين، ثم نتعرف على أهم الشروط الواجب توفرها في هذه الشركات.

أولا. تعريف شركات التأمين

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين منها:

• يمكن تعريفها على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم و استثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها و تغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني و تحقيق ربح مناسب¹.

• كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد².

• كما يعرفها البعض على أنها هيئات تتكون من مؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد و المنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده و تتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، و حسب طريقة تنظيمها و إدارتها و الهدف منها من ناحية أخرى³.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، إذن هي أداة تأمين، كما أنها تقوم باستثمار الأقساط المتحصل عليها من المؤمن لهم نيابة عنهم مقابل عائد و هذا بغرض توفير

¹ أحمد نور، بسيوني شحاته، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص. 86.

² منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1999، ص. 397.

³ مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

الأموال اللازمة بدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.

ثانياً. الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين

تختلف الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين التي تمارس خدمة التأمين من دولة لأخرى، ومن منطقة لأخرى و لكن يمكن إجمال القواسم المشتركة و الشروط العامة التي يجب توافرها في شركات التأمين كمايلي¹:

- **إجازة أو رخصة التأمين:** حتى تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل و تحمل تبعاته.
- **رأس المال:** يشترط في شركات التأمين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأس مالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر و تبعاً لنوع و حجم التأمين الذي تقوم به.
- **السجلات و الدفاتر:** يشترط في شركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد العمليات التأمينية و حقوق المؤمن لهم و الأقساط.
- **العمل على استثمار الأقساط:** تعتبر شركات التأمين وعاء ادخارياً كبيراً كونها تقوم بجمع كمية كبيرة من الأموال من الأقساط من الأفراد و الهيئات يجب عليها استثمارها إما مباشرة بالقيام بالمشاريع الخاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض.
- **الإلتزام اتجاه المؤمن لهم:** بحيث تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية و النقدية المترتبة لهم عند حصول الخطر.
- **الوديعة:** و هي عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة حماية لحقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للأفراد و الهيئات. أن تعمل على نشر و تطوير الوعي التأميني داخل المجتمع، وهناك بعض الشروط الأخرى منها:
- إدراج اسم الشركة في السوق المالي.
- تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين شركة مساهمة.
- أن تهدف إلى تنمية و تطوير النواحي الاقتصادية في المجتمع.

¹ علي المشاقبة، محمد العدوان، سطات العمرو، إدارة الشحن و التأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص. 71-73.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

تصنيف بناء على معيارين هما المعيار الفني و القانوني.

أولاً. الأشكال القانونية لشركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقاً لهذا الشكل إلى:

1. **شركات المساهمة:** في شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية، الذي يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة¹، الذي يعتبر السلطة المهيمنة على شؤونها و تصريف أمورها. و يضع الخطة التأمينية و الاستثمارية للشركة ويشرف على تنفيذها²، و للمساهمين الحق في الربح الصافي الذي تحققه حيث تقوم هذه الشركة بحماية المؤمن لهم و دفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها. إن هذا النوع من الشركات يتميز بكبر رأس مالها بضمها لعدد كبير من المساهمين.
 2. **شركات الصناديق:** هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهمها، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها ، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين ، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة³.
 3. **الجمعيات التعاونية:** يقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة أو يعملون لدى رب عمل واحد، و هذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة. إذ إنها تنشأ برأس مال غير محدود ، و تحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة اشتراك كل عضو المحدد و المطلوب سداده.
- و من ابرز تلك الجمعيات جماعة اللويدز « LIYDS »* في بريطانيا التي تمارس نشاطها في كافة أنحاء العالم، فالشكل القانوني لهذه الجماعة يبدو و كأنه اتحاد أو هيئة تقوم على تنظيم الأعضاء، حيث يعملون في جماعة صغيرة syndicates تتكون كل منها من 10 أو 20 عضواً أو أكثر يقومون بتغطية خطر معين ، و هناك مجلس إدارة يتولى تسييرها⁴.

¹ منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 405-406.

² فتحي عبد الرحيم عبد الله، التأمين، الطبعة الثانية، مكتبة دار القلم بالمنصورة، الإسكندرية، 2001-2002، ص. 210.

³ حنفي عبد الغفار، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص. 127.

⁴ منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 408.

* جماعة اللويدز: اشتق اسم هذه الجماعة من اسم صاحب مقهى على نهر التايمز في بريطانيا في القرن 17 يدعى "أدوارد لويدز".

و يكمن الفرق بين هذه الأشكال في أن شركات المساهمة لها مجلس إدارة يتولى تسييرها، أما شركات الصناديق فان إدارتها تتم عن طريق خبراء مختصين في مجال التأمين ،أما بالنسبة للجمعيات التعاونية فان المشتركون فيها هم الذين يتولون إدارتها.

4. **الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب و الزلازل و البراكين.... الخ، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو باستناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، و الهدف هو إصلاح اجتماعي ،و توزيع المداخل بعدالة و حماية الأفراد من الفقر و العجز¹.

ثانيا. الأشكال الفنية لشركات التأمين

تنقسم شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى:

1. **شركات التأمين على الحياة:** تمثل شركات التأمين على الحياة احد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم و هم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، و في نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع ،كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة و من ثم فان شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين و إعادة ضخها إلى سوق رأس المال².

ومن بين أنواع المخاطر التي يغطيها هذا النوع من التأمين خطر الوفاة و خطر الحياة³. و يمكن القول بان شركات التأمين على الحياة تلعب دورا حيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

2. **شركات التأمين العام:** عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، و هكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات و المسؤولية المدنية اتجاه الغير، و عادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق و السرقة و تأمين بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة إما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم⁴.

¹ عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص.5.

² رسمية قريا قص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.168.

³ ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص.118.

⁴ منير إبراهيم هنيدي، مرجع سبق ذكره، ص.405.

ثالثاً. شركة إعادة التأمين

تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر و قد يطلب من شركات أن تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقتها فتقوم شركة التأمين بالاحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي تتعاقد عليها ، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى و بالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين و يطلق على هذه العملية "بإعادة التأمين"¹.

و يلاحظ أن إعادة التأمين هي عملية داخلية بين شركات التأمين لا دخل للمؤمن له بها، و لذلك فان المؤمن المباشر يلتزم بدفع تعويض إلى المؤمن له، و لو يحصل المؤمن المباشر من الشركة المتنازل لها على قيمة نصيبها في الخطر الذي قبلت التأمين عليه، و ذلك لان المؤمن له لا يدخل طرفاً في عقد إعادة التأمين².

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

إن تنوع و تعدد شركات التأمين أدى إلى تنوع وظائفها، حيث تقوم شركات التأمين بممارسة الأنشطة الرئيسية الآتية:

1. إدارة العمليات لشركة التأمين: هي منشأة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين و يقوم باستثمارها ، و من مجموع الأقساط و عوائد الاستثمار تخصم التكاليف و المبلغ الذي تدفعه الشركة في صورة تعويضات و عوائد للمؤمن لعم أو المستفيدين ليبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة ، فتشمل إدارة العمليات على الجوانب التالية:
 - **وظيفة الاكتتاب:** حيث تتحدد في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها، و هي بذلك تعد وظيفة التي تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار العملاء، و بذلك يبذل القائمون على تلك الوظيفة قصارى جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم متمشية مع فرصة تعرضهم للخسائر و بدون أية مبالغة.
 - **خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط:** إن معظم شركات التأمين قد حققت نجاحات في مجال تخفيض تكاليف العمليات و سرعة تحصيل أقساط التأمين و بما يتيح فرصة استثمارها بسرعة

¹ أحمد نور و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² خيرت ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2. **إدارة النشاط التسويقي:** تعتمد شركات التأمين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية ، و منها التسويق المباشر و الوكلاء و المنتجون ، و كذلك اعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى ، و التسويق الناجح للخدمة التأمينية إنما يشتمل على تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين و الوصول إلى الزبائن بأقل تكلفة ممكنة.

3. **أنشطة تحديد احتمالات الخطر:** يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، و يعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من تغيرات يكون لها تأثير في إحدى تغيير في تلك المعدلات مستقبلا.

4. **إدارة الموجودات و مصادر الأموال:** وتمثل إدارة عناصر ومجوداتها و مكوناتها ،محفظة استثماراتها أي المجالات التي يتم بها توظيف الأموال ، و كذلك دراسة و تحليل مصادر الأموال من حيث كلفتها و مكوناتها و المرونة التي تتوفر فيها، إن هذه الإدارة ينبغي أن تنعكس ايجابيا على تعظيم قيمة الشركة المالية ، و في هذا المجال فانه يمكن استخدام مؤشرات مالية في تقسيم أداة و كفاءة شركات التأمين .

المبحث الثالث: واقع سوق التأمين في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث إلى عرض واقع سوق التأمين في الجزائر

المطلب الأول: عرض هيكل قطاع التأمين في الجزائر

يتكون هيكل قطاع التأمين من عدة شركات مختلفة و تعاضديات

أولا. الشركات¹

1- الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين RAAC أنشئت سنة 1963 برأسمال 27 مليار دينار تخصص في الأخطار الصناعة.

2- الجزائرية للتأمين (شركة مصرية جزائرية) SAA أنشئت سنة 1963 برأسمال 3.1 مليار دينار تخصص في السيارات.

3- الجزائرية للتأمين الشامل CAAT أنشئت سنة 1985 برأسمال 1.5 مليار دينار تخصص في أخطار النقل.

4- المركزية لإعادة التأمين CCR أنشئت سنة 1975 برأسمال 1.5 مليار دينار تخصص في إعادة التأمين.

ثانيا. التعاضديات

¹ أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص. 38_39.

• الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA برأسمال 100 مليون تخصص في تأمين الأخطار الفلاحية¹.

• التعاضدية الجزائرية MAATEC برأسمال 100 مليون دج تخصص في تأمين أعمال التريية والثقافة².

ثالثا. شركات التأمين المتخصصة³

1- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX رأسمالها 450 مليون دج تخصص لضمان العمليات الموجهة للتصدير تأسست عام 1996.

2- شركة ضمان القرض العقاري SGCI رأسمالها مليار دج تخصص ضمانات القروض العقارية تأسست عام 1997.

3- الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار ICGA رأسمالها 2 مليار دج تخصص لممارسة عماليات التأمين المرتبطة بمنح قروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأسست عام 1998.

رابعا. شركات التأمين الأخرى⁴

1- شركة التأمين وإعادة التأمين AIRGLATSUT برأسمال رأسمالها 1.8 مليار مليون دج شركة جزائرية بحرينية قطرية تأسست عام 1997.

2- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR رأسمالها 450 مليار مليون دج، تخصص للقيام بمختلف أنواع التأمين تأسست عام 1998.

3- الجزائرية للتأمينات 2A تأسست سنة 1998 برأسمال 500 مليون دج.

4- شركة تأمين المحروقات CASH تخصصت القيام بتأمين المحروقات، رأسمالها 1.8 مليار مليون دج.

5- الشركة المتوسطية للتأمين MAG تخصصت بالقيام بمختلف أنواع التأمين تأسست عام 2001.

6- الشركة العابرة للقارات وإعادة التأمين ANAH RATS تأسست عام 2001.

7- شركة ريان للتأمين، تأسست عام 2001.

¹أنظر إلى الموقع: [HTTP://WWW.CNMA.DZ/ARABE/QUI_SOMMES_NOUS.HTML](http://WWW.CNMA.DZ/ARABE/QUI_SOMMES_NOUS.HTML)، تاريخ الدخول: 2015_02_29.

²أنظر إلى الموقع: <http://WWW.maatec.dz/spip.php?article10>، تاريخ الدخول: 2015_02_29.

³أقسام نوال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ أقسام نوال، مرجع سبق ذكره، ص 47.

8- أما كارديف الجزائر التي أنشئت بالجزائر سنة 2006 فهي متخصصة في التأمين على الأشخاص وقد صنفت الشركة الأم "كارديف أس أ" في المرتبة الرابعة بفرنسا في قائمة المؤمنين على الحياة وهي ناشطة في 36 بلدا وتؤمن 35 مليون شخصا وهي لا تمتلك شبكة خاصة بل تعتمد على شبكات بنكية لشركائها عبر 150 بنكا في العالم.

خامسا. هيئات المراقبة والتأطير

1- المجلس الوطني للتأمينات (CNA)¹: يتبع لوزارة المالية ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين كما يهتم بمشاكل سوق التأمين بصفة عامة بما فيها شركات التأمين والمؤمن لهم ومحيط قطاع التأمين وتمثل فيه هيئات مختلفة: وزارة المالية شركات التأمين المؤمن لهم وزارات أخرى....

2- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR)²: أنشئ في 22 فبراير 1994 له صفة الجمعية المهنية وهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين فقط حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين وإعادة التأمين.

المطلب الثاني: قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي تفرض منطقتها الخاص كتحرير خدمات التجارة الدولية بما فيها الخدمات المالية والتأمين وفيما يلي عرض للإصلاحات كما يلي:

أولا. الإصلاحات في الجانب القانوني

استوحى نشاط التأمين في الجزائر بعد الاستقلال نصوصه من التشريع الفرنسي مروراً بعد ذلك بمراحل عدة نوجزها فيما يلي:

1963: رقابة الدولة لنشاط التأمين للحد من التسرب المخيف للأموال المدخرة آنذاك نحو الخارج.

1966: احتكار الدولة لمختلف شركات التأمين وجاء ذلك في إطار النظام الاشتراكي الذي اعتمد في تلك الفترة ومرحلة الاقتصاد المخطط.

1976: إعادة هيكلة سوق التأمين الجزائري بإدخال التخصص على الشركات الوطنية بحيث كل شركة تتخصص في فرع ما من الأخطار (الأخطار البسيطة أخطار النقل.... الخ).

1980: صدر أول قانون جزائري للتأمين قانون 80-07 وكان يهدف لتطور نشاط التأمين من منظور اشتراكي محض وأن يكون التأمين وسيلة تسمح للدولة بإدارة ومراقبة الاقتصاد.

¹ أنظر الى الموقع: <http://www.cna.dz>، تاريخ الدخول: 15-03-2015

² أنظر الى الموقع: <http://www.caar.com.dz>، تاريخ الدخول: 2015_02_29

1988: إلغاء قانون تخصص الشركات التأمين.

1995: تم تحرير نشاط التأمين والسماح خاصة دخول السوق وجاء ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والتي شملت عدة مجالات بما فيها قطاع الخدمات والتأمين.

1996: قرار رقم 007 المؤرخ في 1996/10/02 والذي يحدد نسب التوظيف المالية الواجب احترامها حسب كل الأصناف لكل من شركات التأمين وإعادة التأمين.

2002: قرار وزاري معدل ومنتعم لقرار 1996 لحساب نسب التوظيف بتخفيضها.

2006: تنص التعاملات البنكية الخاصة بالتأمينات في بيع المصارف المعينة لخدمات تأمين معينة إلى الخواص لحساب شركة تأمين.

2007: مرسوم تنفيذي يحدد كيفية وشروط منتجات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية الشبيهة وشبكات التوزيع، ومرسوم تنفيذي يحدد المنتجات القابلة للتوزيع.

2008: حددت وزارة المالية النسبة القصوى لمساهمة أي بنك عمومي أو خاص ينشط في الساحة الجزائرية، ورأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين بـ 15% من خلال المرسوم التنفيذي الصادر في الجريدة الرسمية.

ثانيا. الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي: شملت الإصلاحات الاقتصادية التي أقيمت عليها الجزائر منذ بداية التسعينات محاور عديدة نكتفي بسردها تلك التي لها علاقة بالتأمين¹:

1- التجارة الخارجية: من أهم الإصلاحات التي أدخلت على التجارة الخارجية إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك في 1994 كما سجلت تخفيضات في التعريفات والإجراءات الجمركية وتبنت الحكومة إستراتيجية لتشجيع الصادرات عدا النفط ومشتقاته من خلال إنشاء هيئات تنظم وتشجع عمليات التصدير نذكر منها:

- شركات التأمين لضمان الصادرات.
- الجمعية لترقية الصادرات.
- الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

¹ بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في الموقع الإلكتروني:

http://WWW.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam09، تاريخ الدخول: 2015_02_12

2- **خصوصية القطاع العام:** إن من شأن خصوصية المؤسسات العمومية أن تعزز من مكانة مفهوم وخاصة وجود المنافسة إذ يخشى المسير من ارتكاب أدنى خطأ أثناء اتخاذه لقرار لأنه يكلف الكثير وبالتالي يسهل عملية التأمين سواء كان ذلك على ممتلكات المؤسسة أو نشاطها وتجدر الإشارة إلى أن الخصوصية في الجزائر بقيت في خطوتها الأولى وأصبحت رهينة تجاذب أفكار المؤيدين للفكرة والمعارضين لها إضافة إلى ضغوطات من قبل الإتحاد العام للعمال الجزائريين أما القطاع الخاص فلا يزال محدودا وذلك لوجود عدة عقبات أهمها:

- مشكل التمويل.

- صعوبة الحصول على معلومة (خريطة توزيع الاستثمار).

- مشكلة البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة بقيت رغم صدور قانون الشباك الوحي.

- عدم وضوح شروط الحصول على الملكية العقارية الصناعية غياب نصوص قانونية واضحة.

3- **الاستثمارات الأجنبية:** في إطار الإصلاحات الاقتصادية بذلت جهود كبيرة لجلب الاستثمار بهدف زيادة رقم أعمال شركات التأمين من خلال إقبالهم على تأمين وحداتهم الاقتصادية من شتى الأقطار مثال تأمين عدة شركات أجنبية في الجزائر لدى شركات تأمين جزائرية إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بقي ضعيفا ولم يتجاوز 580 مليون دولار عام 2002، رغم ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن المشاريع الكبرى التي تخص برنامج التنمية إلى أن مساهمة هذه الشركات منخفضة حيث تلجأ إلى التأمين الأجنبي أكثر.

4- **تخفيض العملة:** ترسخت فكرة تخفيض قيمة العملة الوطنية في الجزائر عندما وصلت الديون الخارجية إلى حدود مرتفعة ترتب عليها عدم قدرة البلاد على الدفع لذلك تم اقتراح تخفيض قيمة العملة الوطنية من قبل صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي وكان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تخفيض العملة في الجزائر تراكم عجز الموازنة الذي بلغ عام 1994 نحو 140 مليار دينار جزائري وهذا ما أدى في نفس الوقت إلى ارتفاع معدل التضخم. لكن عملية تخفيض العملة لم تستجب لأحد الأهداف الرئيسية لها وهو تشجيع الصادرات أما بالنسبة للواردات فوجد المصنعون المحليون أنفسهم في وضعية صعبة من خلال تدهور قيمة الدينار وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج جراء استيراد المواد الأولية، وفي نفس الوقت نجد أن جل المؤسسات التي تخلق في الجزائر مصنفة إلى جانب واحد وهي الخدمات حيث لا توجد صناعة وطنية خاصة لضعف الميزة التنافسية لمنتجاتنا وارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات الدول أخرى.

ثالثا. الإصلاح الاجتماعي نجد مايلي

1. **البطالة:** إن عملية التسريح المتكررة لعشرات الآلاف من العمال ساهمت بارتفاع معدل البطالة الذي كان له تأثير سلبي على نشاط التأمين حيث: أدى الانخفاض في الدخل إلى تراجع الراغبين في

التأمين، كما أدى إلى انخفاض عدد العمال إلى تدني رقم أعمال تأمينات الحياة التي يقبل عليها أرباب العمل مثل التأمينات الجماعية.

ان التأمين على البطالة في الدول المتقدمة متطور عكس ما نلاحظه في الجزائر حتى تمت المبادرة في هذا المجال لإنشاء صندوق تأمين للعاطلين عن العمل إلا أنه لا يلبي الاحتياجات الضرورية للفرد.

وقد تم تغير دوره منذ 2004 حيث وجه إلى تمويل المشاريع الاقتصادية المصغرة عبر برنامج 50-35 وهو برنامج يكمل دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، ويقبل ميول المشاريع للأفراد الذين يتجاوز سنهم 35 سنة ويقل عن 50 سنة كما أوكلت له مهمة تقييم المشاريع التي تعرف عجز مشاريع رئيس الجمهورية لبرامج مليون منصب شغل لسنة 2008/2007 وبرنامج الحملة الانتخابية لتوفير 3 ملايين منصب شغل لكن بتحليل الوضع نجد أن هذه المناصب مقنعة من خلال عقود ما قبل التشغيل، وبرنامج DAIP للحملة الانتخابية 2009 أن لا يمكن الاعتماد عليها لأن مجملها تنته بعد سنة على الأقل أو فترة امتداد سنتين ونجد أن هذه البرامج تحمل أخطار بالنسبة لتوقعات قطاع التأمين لرقم الأعمال.

2. تدني القدرة الشرائية: إضافة لارتفاع معدل التضخم في بداية التسعينات ألغت الدولة دعم الأسعار للسلع ذات الاستهلاك الواسع حين انخفضت القدرة الشرائية للعائلات البسيطة 45.3% عام 1994 و42.8% عام 1995 مما انعكس سلبا على نشاط التأمين حيث يسعى الفرد لتلبية متطلباته الأساسية مما قد يبعده عن التفكير في الإقدام على التأمين، وبعد ارتفاع أسعار البترول واستقرار الأسعار حيث عرف قطاع التأمين بعض الانتعاش.

عجز الهياكل الاجتماعية: تراجعت الدولة في تقديماتها للخدمات الاجتماعية المجانية بهدف تخفيض النفقات العامة ومواجهة عجز الموازنة وتجلى ذلك ف عدة قطاعات أبرزها الصحة والسكن، وعموما يؤدي تراجع مستوى الخدمات الاجتماعية إلى تحسين نشاط التأمين وخصوصا التأمين على الحياة لكن الأمر يبقى مرتبطا بالثقافة التأمينية.

من جهة أخرى نلاحظ ظاهرة انتشار روح التضامن بين الأفراد في المجتمعات العربية عموما فيشعر الفرد باستمرار أنه تحت حماية محيطه الاجتماعي.

رابعا. الإصلاح المالي نجد مايلي

الاستثمار في شركة تأمين¹:

¹ بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة في الموقع الإلكتروني: <http://WWW.caar.com.dz>، تاريخ الدخول: 2015_04_25

قد شهدت سياسة الاستثمار منذ السبعينات تغيرات في اتجاه تخفيف قيود الاستثمار في كثير من الدول وذلك من أجل المحافظة على بقاء شركات التأمين وجاء ذلك في سياق التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي من شأنها أن تزيد من حدة المنافسة في كثير من القطاعات داخل البلد نفسه أو بين الدول وخاصة في مجال التأمين وإعادة التأمين كذلك حققت شركات تأمين عديدة أرباحا جيدة من خلال توظيف احتياطاتها الأمر الذي مكنها من تغطية خسائرها الفنية أما عن الجزائر فحدد نسب توظيف الاحتياطات كالتالي:

1- قبل 1993: لم يكن هناك اختيار في توظيف احتياطات شركات التأمين حيث كانت تمثل الخزينة العامة الطريق الوحيد لذلك.

2- 1996: حدث تعديل في شروط تمثيل الاحتياطات بموجب قرار وزاري وقد نص هذا التعديل على تخصيص 65% على الأقل للقيم الحكومية بدلا من 20%، 50% ودائع لآجل، 10% لسوق العقار، 15% لسوق البورصة بينما 15% للمساهمة في رؤوس أموال الشركات.

المطلب الثالث: دور التأمين في الاقتصاد الوطني " القيود والآفاق "

يلعب التأمين دورا هاما في النهوض بالاقتصاد الوطني ومساهمة في استقراره

أولا. تحليل نشاط التأمين وإعادة التأمين في الفترة 1992-2010: من خلال دراستنا لنشاط التأمين في الجزائر نلاحظ أنه في الفترة (1996/1992) سجلت شركات التأمين تغيرات موجهة وبمعدلات متزايدة: 15%، 19%، 34%، 15% فقبل سنة 1995، كان لا يزال سوق تمثله الشركات العامة والمتمثلة في:

3- SAA الشركة الجزائرية للتأمين.

4- CAAT الشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

5- CAAR الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

6- CCR الشركة المركزية لإعادة التأمين.

التعاضديتين¹: CNMA الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و MATEC التعاونية الجزائرية لعمال التربية والثقافة وبالرغم من إلغاء قانون تخصص الشركات في سنة 1989، إلا أن لاستحوذ غالبية الشركات على نوع التأمين معين (SAA) في فرع النقل، CAAR فرع الأخطار الصناعية، CAAT

¹ أنظر:

http://WWW.CNMA.DZ/ARAB/QUI_SOMMES_NOUS.HTML و <http://WWW.MATEC.DZ>، تاريخ

فرع النقل) لم يحفز المنافسة وما يجدر التذكير به هو أن الاقتصاد الوطني عرف في تلك الفترة انكماشاً وسجلت معدلات نمو سالبة في بداية التسعينات، وحتى لو أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدلات موجبة ابتداء من 1995، تقدر بـ 1.4% إلا أن القطاع الصناعي سجل معدلات نمو سالبة ولعدة سنوات إلى جانب ذلك عرف معدل التضخم ارتفاعاً خلال عدة سنوات 38.5% في سنة 1994، كما إنخفاض الدينار الجزائري بأكثر من 50% ما بين 1991/1994 وهكذا انعكس على نشاط التأمين بارتفاع القيمة الإسمية للعوائد التأمينية نتيجة ارتفاع قيمة الممتلكات المؤمن عليها بشكل عام.

وفي عامي 1997 و 1998 عرفت العوائد التأمينية تغيراً موجباً لكن بمعدل نمو أقل (3%، 2%) على الترتيب وهذا نتج عموماً عن بداية تحسين وضعيَّة الاقتصاد الجزائري فيما يخص تحقيق التوازنات الكبرى كضبط معدل التضخم 5.6% في سنة 1998، استقرار سعر الصرف، إلا أن أثر تخفيض قيمة العملة والتضخم استقر إلى حد كبير.

و عرف سوق التأمين في الجزائر انتعاشاً ابتداء من سنة 1999، حيث سجل معدلات نمو موجبة متزايدة طوال الفترة 1999-2003 بالترتيب 7%، 14%، 12%، 33%، 8% فمن جهة يرجع هذا النمو إلى المعدلات الموجبة التي سجلها النمو الاقتصادي في تلك الفترة، حيث سجل الاستثمار الوطني ارتفاعاً بـ 14%، ومن جهة أخرى إلى التغيرات في شروط إعادة التأمين من خلال ارتفاع في قيمة الأقساط، حيث تضاعف 3 مرات بعض الأخطار: أخطار النقل، الأخطار الصناعية. وهذا كان نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وإلى مختلف الكوارث الطبيعية التي حدثت على المستوى العالمي بما فيها الجزائر.

وقد تميز سوق التأمين في الجزائر في هذه الفترة كذلك، بدخول شركات التأمين الخاصة والدور المميز التي يقوم به وسطاء التأمين لخلق ديناميكية عززت من مكانة المنافسة بين مختلف شركات القطاع، حيث ازداد عدد الوكلاء العاملين من 266 وكيلاً اعتمد في سنة 1998 إلى 420 وكيلاً عام 2002 ومن حجم رقم أعمال قدر بـ 828 مليون دينار جزائري 1998 وإلى 5153 مليون دينار جزائري في سنة 2002. وارتفعت حصة شركات التأمين الخاصة من نسبة 10% في سنة 2000 إلى نسبة 16% في سنة 2001، ثم 23% في سنة 2002، ويبقى إنتاج تأمين الصادرات في الجزائر محدوداً إذا ما قرن بالإنتاج الإجمالي للقطاع (0.38% في سنة 2003) ورجع ذلك أساساً إلى ضعف حجم الصادرات خارج المشتقات النفطية والذي لا يتعدى 560 مليون دولار.

أما عن نشاط التأمين، فقد ارتفع حجم أقساط التأمين المتنازل عنها إلى الخارج من سنة إلى أخرى على رحاب الاحتفاظ بها لحساب الشركة المركزية لإعادة التأمين. حيث مثلت هذه الأقساط المتنازل

عنها 40% من حجم الصفقات الوطنية، أما عن الموافقات الدولية فهي تمثل نسبة ضعيفة (أقل من 4%) من حجم أقساط إعادة التأمين الإجمالي.

كما أن قطاع تأمين بالجزائر يتكون من عشرات المؤمنین المعتمدين 450 عون و 25 سمسار، وحسب الأمين العام للمجلس الوطني للتأمين أن المستثمرين الأجانب يعتمدون استراتيجية متوسطة المدى. وقد ارتفع رقم الأعمال 38 مليار دولار في سنة 2008 و 29.8% لنفس السداسي 2007، حيث أن الحوادث الحرائق ومخاطر مختلفة وسيارات تشترك بـ 42% من الإنتاج الكلي وتأمين النقل والأشخاص لا ينتج إلا 6.7%.

وتتطلع الجزائر إلى تعميم اتفاقيات التأمين عبر البنوك لاسيما بعد الاتفاق المبرم بين بنك الجزائر الخارجي والشركة الجزائرية لتأمين النقل (CAAT) والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، حيث تبين أن الشركات الجديدة في مجال التأمين، تسمح بإنعاش القطاع، علما أن مداخل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بلغت 8 مليار دينار سنة 2007، بينما زادت مداخل الشركة الجزائرية لتأمين النقل إلى حدود 10.5 مليار دينار، حيث أن البنك يبيع منتجات التأمين ويساهم في توسع التعامل المصرفي للسكان من خلال بنوك التأمين، ناهيك عن التأمين على التقاعد والوفاة والسفر والكوارث الطبيعية والأخطار المتعددة، حيث يستفيد البنك من عمولة خاصة بتحصيل منح التأمين،

كما يمثل دخول شركة كوفاس العملاقة للتأمينات إلى السوق الجزائرية بعدما فتحت فرعها، نقطة تحول نوعية لما تمثله من تقديم خدمات ضمان القروض المصرفية، وتسهيل العلاقات بين مؤسسات فرنسية وجزائرية، حيث أن كوفاس تقم كل سنة تنقيطا عن الوضعية في الجزائر.

- **تحليل إعادة التأمين:** سنة 2009 حقق قطاع التأمين الجزائري خلال الربع الأول من العام الجاري نموا بحوالي 20% مارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، فقد حقق القطاع 20.9 مليار دينار جزائري "23 مليون دولار" نظير 17.5 مليار دينار جزائري قبل سنة حوالي "20 مليون دولار". واحتل جانب التأمين على الحوادث والأخطار المتنوعة المرتبة الأولى من حيث حجم المساهمة حجم المساهمة في إجمالي القطاع 42.5% تلاه فرع تأمين السيارات بالمرتبة الثانية وسجل التأمين على القروض نموا في أعماله قدر بـ 42%.

ثانيا. تحليل التعويضات والتوظيفات لدى مؤسسات التأمين¹

¹ بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة في الموقع الإلكتروني: <http://WWW.CAAR.COM.DZ>، تاريخ الدخول:

وتمثل التعويضات القيمة الإجمالية المدفوعة من قبل شركات التأمين إلى المؤمن لهم بعد تحقيق عدد من الأخطار المؤمن ضدها، وتطرح هذه القيمة في آخر السنة من مجموع مبالغ المتضررين المستحقة الدفع، فكلما ارتفعت بالمقارنة مع حجم الإنتاج كلما زاد مقدار التزام المؤمنين إزاء المتضررين. وعرف حجم التعويضات ارتفاعا بـ 17% في سنة 1993 وبـ 11% في 1994 ويحتل فرع السيارات الحصة الكبرى في التعويض بمتوسط 15% فرع الأخطار الصناعية بـ 12%. ولقد سجل فرع التأمينات الفلاحية نموا في حجم التعويضات بـ 34% وفي نفس الوقت قام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بإجراء عملية تطهير في مخزون المتضررين المتعلقة وضعياتهم.

أما في سنة 1995 فقد وصل مستوى التعويضات إلى 7.2 مليار دج، ارتفع بـ 44% عن 1994 وهو أكبر ارتفاع من مجموع 25 مليار دج للمتضررين المصرح بهم ويسجل الباقي 18 مليار دج في حساب الديون التقنية لمختلف الشركات.

كما شهد فرع السيارات نموا في حجم التعويضات بـ 24% بينما فرع الأخطار الصناعية نموا بـ 29% وفيه وصلت قيمة التعويض عن أخطار الحريق والهندسة على الترتيب 449 مليون دج و 87 مليون دج بارتفاع 89% و 22.4% مقارنة بالسنة الماضية ويرجع إلى ارتفاع الاستثمارات في مجال المحروقات الناتج عن الاكتشافات الجديدة ويظهر لنا ذلك جليا بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR حيث ارتفع مستوى التعويض لديها بـ 59% وشهد فرع النقل قفزة كبيرة تقدر بـ 87% ويخص أساسا البضائع المنقولة بحرا.

ففي سنة 1996 وصل مستوى التعويضات إلى 8.2 مليار دج، أي ارتفاع بـ 14% ويحتل فرع السيارات أكثر من 50% وفرع الأخطار الصناعية ارتفاعا قدره 51% وفيه ارتفعت أخطار الحريق بـ 72% وهذا يعني تحقق أضرار ناجمة عن عملية الاستغلال.

أما فرع الأخطار الفلاحية وتأمينات الأشخاص فقد سجلا نمو بـ 105% و 65% على الترتيب في سنة 1995 و 45% و 23% في سنة 1996 إلا أنها تبقى نسبا غير معبرة، إذ أنها تمثل 5% و 6% على التوالي من التركيبة الإجمالية للتعويضات. أما في سنة 1997 انخفض مستوى التعويض الإجمالي بـ 6% ما عدا فرع السيارات الذي سجل نموا قدره 7%، عرفت كل الفروع انخفاضا في حجم التعويضات بـ 12% بالنسبة لفرع النقل، 37% بالنسبة للأخطار الصناعية.

ووصل مستوى الإنتاج لدى هذا الأخير إلى 4.8 مليار دج مقابل 784 مليون دج للتعويض، وحقق فرع الحريق نتائج تقنية إيجابية في كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR والشركة الجزائرية للتأمين SAA تقدر على الترتيب بـ 165 مليون دج، و 106 مليون دج، أما في سنة 1998 ارتفع حجم التعويض بـ 10% ليصل إلى 8.5 مليار دج، يحتل فرع السيارات المرتبة الأولى

بنسبة 60% ثم يليه فرع الأخطار الصناعية بـ 14% أما عن فرع النقل فانخفضت قيمة التعويض بـ 37% ونستطيع تفسير ذلك بانخفاض إنتاج هذا الفرع 9% الناتج من جهة من دخول شركات جديدة خاصة في السوق وكذلك من المنافسة التي شهدتها مختلف الشركات في مجال الأسعار¹.

¹ بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة في الموقع الإلكتروني: <http://WWW.CAAR.COM.DZ>، تاريخ الدخول:

الخلاصة :

يعد نظام التأمين من الأنظمة التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة ،فالتأمين في جوهره هو تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين سعيا لتوفير الضمان و الاستقرار لمن يلحق به هذا الضرر عن طريق توزيع عبئه على الجميع. و بعدد الأضرار التي يتعرض لها الإنسان تعددت صور و أنواع التأمين،و هذا ما أدى إلى نشوء عقد التأمين الذي يعتبر اتفاقا بين شخصين فأكثر يهدف إلى إنشاء علاقة قانونية.

ومع الزمن أخذت فكرة التعاون والمشاركة في تحمل الخطر تتبلور في شكل واضح حتى أصبحت هناك أفكار بإنشاء جهات متخصصة تتولى العمليات التأمينية .

فالتأمين هو عمل لا بد من الخضوع له حتى يكون درعا واقيا أو مخففا للأخطار والأعباء المختلفة التي تصيب المؤمن أثناء القيام بنشاطه سواء كانت بفعل الخس نفسه أو بتقصير منه وإهماله أو بفعل الغير .

فالتأمين واقع عملي لا بد من الخضوع له،وقد أكد المشرع على لزميته حفاظا على الفرد وممتلكاته التي تكون دائما معرضة للأخطار أو التلف،ولذا فالتعويض يخضع لأسس عملية وفقا لقيمة الاستثمار وما أتلّف منه والأموال التي دفعت لمؤسسة التأمين حتى يمكن لها تغطية كل الخسائر للحيلولة دون الوقوع في الإفلاس والخسارة الفادحة التي تؤثر سلبا على مؤسسة التأمين.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي

تمهيد:

تمثل شركات التأمين قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال قيامها بتجميع المدخرات ثم استثمارها وتعويض المؤمن له عند حدوث الخطر، وهذا ما يكفل الاستقرار الاجتماعي في حالة الخسائر المعنوية وهذا لضمان الاستقرار الاقتصادي في حالة وقوع خسائر مادية مؤمن عليها في القطاعات الاقتصادية (صناعة، تجارة..... الخ)، مما يوجب متابعة أداء شركات التأمين للتحقق من مدى إمكانياتها للقيام بدور المنوط بها .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفاهيم عامة حول مفهوم الأداء والأداء المالي و قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في مايلي :

المبحث الأول:مدخل إلى تقييم الأداء

المبحث الثاني: نظام تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: مدخل إلى تقييم الأداء

تسعى الشركة دوماً إلى تحسين وضعيتها المالية بهدف تحقيق أهدافها و خاصة ما يتعلق بربحيتها والبحث عن معايير وأدوات جديدة تتميز بالعقلانية لتساعدها على الرفع من إنتاجيتها وفعاليتها من خلال كشفها للأخطاء التي وقعت سابقاً ومحاولة تصحيحها و تقايدها مستقبلاً وهذا من خلال تقييم الأداء.

المطلب الأول: ماهية الأداء

أولاً. مفهوم الأداء

إن أصل كلمة أو مصطلح أداء هو لاتيني و لكن اللغة الانجليزية هي التي أعطت له معنى واضح و محدد بمعنى تأدية عمل انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة¹.

و بشكل عام فإن أداء أي قسم أو وحدة أو شركة يعبر عن الكفاءة و الفعالية حيث يظهر بها هذا المركز أمام تحقيق الأهداف المسطرة و يمكن تمثيل الأداء على شكل دالة تشمل كل من المردودية، الإنتاجية و قياس الأداء بمختلف أشكاله داخل الشركة و اعتبارها عوامل متغيرة تؤثر على الأداء².

$$\text{الأداء} = \text{مجموع (المردودية، الإنتاجية، قياس الأداء)}$$

و بالتالي كلما ارتفعت المردودية كلما تحسن الأداء داخل الشركة.

ثانياً. أنواع الأداء

باعتبار أن الشركة تشتمل على مجموعة من المكونات سواء بشرية أو مالية أو مادية أم تنظيمية فهي جميعها تساهم في بلوغ الأداء إلا أن هذا يكون بدرجات متفاوتة مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية.

¹ علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، 1999، ص.33.

² الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد و التصدير

(ONIMAX)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص.53.

1. الأداء الظاهري: ويشمل الأداء الظاهري على جميع الفرص التي تتاح للشركة من جانب البيئة الخارجية و التي بفضل استغلالها تتمكن الشركة من تحقيق أدائها و تشمل هذه الفرص على فتح أسواق جديدة وواحدة، براءات اختراع يتم استثمارها، أزمات تعاني منها المؤسسات المنافسة..... الخ، إلا أن هذه الفرص لا يمكن استنادها أساسا لأداء الشركة لأنه ليس للشركة دور في وجودها و لهذا يطلق عليه الأداء الظاهري إلا أن اكتشاف هذه الفرص من طرف الشركة و استغلالها يدل على الأداء الداخلي (الذاتي)، وكذا تجنب التهديدات في الشركة يدل على حسن الأداء الداخلي لها.

2. الأداء الذاتي: ويتركز على مجموع الأداء في الشركة نظرا للجهود التي يبذلها كل الأفراد داخل الشركة سواء القادة الإداريين والمؤوسين في العمل وكذا الاستغلال الأمثل لموارد الشركة ويتمثل في أنواع الأداء التالية:

أ_ الأداء المالي: ويهدف الأداء المالي إلى معرفة مدى فعالية وكفاءة الشركة في تعبئة مواردها المالية و توظيفها، حيث تعد نسب التحليل المالي و مؤشرات التوازن المالي من ابرز مؤشرات الأداء المالي¹.

ب_ الأداء التمويني: يشمل الأداء التمويني على مدى فعالية و كفاءة وظائف الشراء ، النقل، التخزين لتزويد الشركة بالموارد الأولية و المعدات الإنتاجية سواء من حيث النوعية و الكمية و هذا في الوقت المناسب.

ج_ الأداء التجاري: حيث يبرز فعالية و كفاءة الشركة من حيث الوظيفة التجارية و التسويقية في تحقيق أهداف المبيعات و إرضاء الزبائن و تغيير رقم الأعمال، المردودية، معدل بيع المنتجات.

د_ الأداء التقني: ويتمثل في مدى قدرة الشركة على استخدام تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية

و_ الأداء البشري: يتمثل في أداء العاملين بالشركة مهما كان موقعهم أو مستواهم الوظيفي (قيادات عليا، إدارة وسطى ، مشرفين ،منفذين)، و هو من أهم مصادر الأداء حيث لا يمكننا أن نطور أي جانب من الأداء من الأداء دون الاهتمام بأداء الأفراد.

¹ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص.51.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء و أقسامه

تقييم الأداء له دور مهم في الشركة وهو مفهوم واسع ويشتمل على عدة أقسام.

أولاً. مفهوم تقييم الأداء

لقد تعددت التسميات التي أطلقها باحثوا و كتاب علم التسيير على مصطلح تقييم الأداء و نذكر من أبرزها مراجعة الأداء،التقويم السنوي، تقويم الأداء، قياس الجدارة،تقييم الكفاءة إلى جانب تقييم الأداء إلا أن كل هذه المفاهيم لها معنى واحد و لعل أكثرها استعمالا هو مصطلح تقييم الأداء و الذي يعد أكثر دلالة على ما تهدف إلي هذه العملية، فلفظ تقييم يعني تحديد قيمة الشئ بعد إظهار جوانب قوته وضعفه (سلبياته و ايجابياته) وهذا بالاعتماد على معايير نموذجية حيث يقاس على أساسها مستوى القيمة المحققة مقارنة بالقيمة الواجب تحقيقها.

حيث ينظر إلى التقييم أداء الشركة على انه: " قياس أداء الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه و اقتراح الحلول اللازمة لتغلب عليها بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"

كما يعرف على انه: " عملية مراقبة، إلا أن في الحقيقة عملية تقييم الأداء جزء مهم في الرقابة الكلية و الغاية من تقييم تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء الشركة"¹.

و نعني بتقييم الأداء: " الحاجة إلى قياس الكفاءة و الفعالية للتنظيم حيث يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الكفاءة والفعالية"².

ثانياً. أقسام تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء بعملية ملازمة لنشاط الشركة وإحدى وسائل الإدارة الفعالة وهذا بغية التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة و أداة للكشف عن الانحرافات فيتم من خلال عملية تقييم

¹ شنوفي نور الدين، تفعيل نظام أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء و الغاز، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص19.

² عبد الرحمن توفيق، المناهج التدريبية المتكاملة، منهج المهارات المالية والمحاسبية النظم المحاسبية والتحليل المالي للمديرين، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2004، ص70.

الأداء قياس مستوى الأداء وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وعليه فعملية تقييم الأداء هي عملية الأداء هي عملية شاملة لنشاط الشركة و من هذا يمكن تحديد أنواع تقييم الأداء التالية¹:

1. **تقييم الأداء المخطط:** ويشمل هذا النوع من التقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط و السياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية و هذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما لفترات متوسطة المدى من ثلاثة إلى خمس سنوات، و هذا بهدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الشركة وإيضاح الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية تنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجات اللازمة لها إلا انه بجدد الإشارة إلى ضرورة أن نأخذ عملية التقييم في حساباتها الظروف التي أحيطت بتنفيذ الخطة والتي يكون لها تأثير مباشر على نتائج الشركة.

2. **تقييم الأداء الفعلي:** يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها و البشرية و هذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلافات التي حدثت و قياس درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا طبعاً يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية و دراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة و على ضوء ما تكشفه المعايير و النسب التحليلية المعتمدة في الشركة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الشركة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته المؤسسات المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضاً.

3. **تقييم الأداء المعياري (القياسي):** ويقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية و يأخذ هذا نوعين من المقارنة حيث يمكن أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الشركة لمختلف فعاليتها كالإنتاج و المبيعات و الأرباح و القيمة المضافة مع النتائج معيارية كانت قد وضعت مقياساً للحكم إن كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا حيث توضح الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات و القدرات الإنتاجية للشركة أو عن طريق مقارنة النسب و المعدلات الفعلية مع النسب و المعدلات المعيارية كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر و معدل البيع.

4. **تقييم الأداء العام (الشامل):** حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في الشركة و باستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية و المعيارية في عملية القياس و التقييم و التمييز بين أهمية نشاط وآخر و هذا بإعطاء أوزان لأنشطة الشركة كل وزن يشير إلى مستوى الأهمية

¹ الكرفي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص43.

الذي تراه الإدارة العليا و باستخدام هذه الأوجهيات ومؤشرات النتائج المخططه والفعليه و المعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للشركة.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء و المراحل التي يمر بها

يرتكز مصطلح تقييم الأداء على مجموعة من القواعد حتى يكون فال للشركة حيث يمر بمراحل عدة.

أولاً. القواعد الأساسية لتقييم الأداء

تستند عملية التقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيمايلي:

1_تحديد الأهداف:حتى تتمكن من إجراء تقييم أداء أي شركة لابد من التعرف على الأهداف المسطرة من طرفها وهذا بالاستعانة بالأرقام و النسب كالربحية وحجم السلع و الخدمات التي تنتجها و نوعيتها فبعض النظر عن الأهداف العامة التي ترسمها الشركة يجب على الشركة ان تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها و التي تغطي كقسم أو فرع إنتاجي بجدد الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة لكل العاملين في الشركة.

2_تحديد المراكز المسؤولة:وتشمل هذه القاعدة أن يكون لكل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين و لها سلطة اتخاذ القرار على مستواها،حيث تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائدية الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ .

3_وضع الخطة الإنتاجية:إذ بعد استكمال تحديد الأهداف و تحديد المسؤوليات لا بد من وضع خطة مترابطة و متكاملة لانجاز تلك الأهداف و تحدد فيها الموارد المالية و البشرية مع تحديد مصادرها كيفية الحصول عليها و الأساليب الفنية و الإدارية و التنظيمية و كذا طبيعة الإنتاج و كيفية التسويق و يمكن للشركة أيضا أن تضع خطط مساندة للخطة العامة حيث كالخطة تمثل نشاط فرعي في الشركة على أن يتم إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة التنسيق و التكامل بينها،و ينبغي كذلك أن تكون خطة العمل الشاملة أو الخطط المساندة منسجمة مع الهيكل التنظيمي.

4_تحديد معايير الأداء:أن عملية تقييم الأداء تستوجب وضع مجموعة من المقاييس و النسب و الأسس التي يقاس بها ما حققته الشركة،حيث تعرف بالمعايير و التي يتم وفقها متابعة و تقويم الأداء سواء على مستوى الشركة ككل أو على مستوى الفروع و الأقسام، و يجب مراعاة مايلي :

اختيار المعايير الأكثر وضوحا و فهما بالنسبة للعاملين حتى يتمكنوا من تطبيقها ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات

اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما من الأهداف الموضوعية ترتيب النسب المختارة و فق المختارة و فق أهميتها وهذا باعتبار أن أهداف كل شركة تختلف عن الأخرى و هذا وفقا لطبيعة نشاطها و الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

ثانيا. المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل و التي يتوجب إتباعها ووفق الترتيب التالي¹:

1- جمع البيانات و المعلومات: تعد البيانات و المعلومات والتقارير والمؤشرات المستخدمة لحساب النسب والمعايير العملية التي يتم الحصول عليها من حسابات الإنتاج و الميزانية العمومية عن الطاقة الإنتاجية و المستخدمات و رأس المال و عدد العمال و أجورهم المادة الخام التي تستخدم في عملية تقييم الأداء حيث تأخذ عادة خلال السنة المعينة أو السنوات السابقة دون أن ننسى البيانات المتعلقة للمؤسسات الناشطة في نفس قطاع الشركة أو الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات المتشابهة في الخارج و هذا لأهميتها في إجراء المقارنات.

2_ تحليل و دراسة البيانات و المعلومات: يتم التأكد من مصداقية و موثوقية البيانات و هذا من خلال الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة وهذا حتى يتم الوصول إلى حساب المعايير و النسب و المؤشرات ذات دقة لعملية تقييم الأداء.

3_ إجراء عملية التقييم: ويتم التقييم باستخدام المعايير و النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للشركة أي جميع أنشطة الفروع و الأقسام فيها و هذا للوصول إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الاعتماد عليه.

4_ اتخاذ القرار المناسب: وهذا يشمل مقارنة النشاط المنفذ بالأهداف المخططة و يتم بعدها حصر الانحرافات التي حصلت في النشاط و أن أسبابها قد حددت و يتم اتخاذ الحلول لمعالجتها و محاولة وضع خطط جديدة لتسيير نشاط الشركة في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء السابقة.

5_ تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: وتشمل هذه المرحلة تحديد الانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية و هذا بتحديد المسؤولين عنها ومن ثم تزويد الإدارات

¹ مجيد الكرفي، مرجع سابق، ص. 39.

التخطيطية والجهات المسؤولة عن متابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم و هذا بهدف الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المبحث الثاني: نظام تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي للشركة وظيفة مهمة حيث يتوجب على الشركة أن تتخذ نظاما لذلك و تعمل عليه ،ومن خلال هذا المبحث نقوم باستعراض مفهوم تقييم الأداء المالي و أهم العوامل المؤثرة فيه وكذا النظام المالي والمحاسبي لشركة التأمين باعتباره المادة الخام لنظام تقييم الأداء المالي في الشركة.

المطلب الأول: مفهوم نظام تقييم الأداء المالي

باعتبار تقييم الأداء المالي هو عملية جزئية في نطاق نشاط إداري واسع وشامل هو الرقابة فانه يمكن تفسير نظام تقييم الأداء المالي على انه عبارة عن تقنية يستعين بها المديرون والمدراء من اجل ضمان استغلال امثل للموارد المتاحة وفق أهداف الشركة ،وهذا وفق كون تقييم الأداء يبدأ بالأهداف الموضوعية بدقة على مستوى الشركة إلا انه وحتى يمكن إنجاز هذا النظام يجب أن يشمل على جملة من الشروط تشمل مايلي:

أولا.اختيار المقيم

حيث يمكن أن يكون التقييم داخلي أو الخارجي و تميز بين هاذين النوعين من خلال مايلي:

الجدول رقم (1) :مميزات التقييم الداخلي و الخارجي

تقييم داخلي	تقييم خارجي
<p>_توفير الوقت</p> <p>_التركيز على النقاط الأساسية مباشرة (كون الشركة على علم بخفاياها)</p> <p>_التحفيز على مضاعفة الجهود من خلال كشف نقاط القوة،و من خلال كشف نقاط الضعف يشجع على تفاديها</p> <p>_التقليل من التكلفة</p>	<p>_معيار الاقدمية يجعل التقييم أكثر دقة و أسرع من حيث الاستنتاج.</p> <p>_العقلانية في الدراسة بعيدا عن العاطفية</p> <p>_ياعتبر المقيم أجنبي يجعل من الملاحظات و الاستنتاجات أسرع و أسهل تقبلا</p>

SOURCE :KEMEL HAMIDI ,COMMENT DIAGNOSTIC,REDRESSEMENT

D'ENTREPRISE,rissala,alger, 1995,P23 .

يمثل الجدول رقم (1) مميزات التقييم الداخلي و الخارجي حيث يركز تقييم الداخلي على عنصر توفير الوقت و تقليل التكلفة و التحفيز على مضاعفة المعلومات، أما التقييم الخارجي يعتمد على معيار الأقدمية و العقلانية في تقييم الأداء المالي.

ثانيا. توفير المعلومات

و يقصد بالمعلومات العنصر الأساسي في مختلف الأنشطة الممارسة من قبل الدارة من الجوانب التخطيطية التوجيهية و الرقابية و تعد ذات أهمية و حيوية في عملية الاتصالات و عملية اتخاذ القرارات ،وهي كل الأشكال المعروفة التي يتم الوصول إليها و تشمل كل المدخلات التي تستخدم في النواحي أعمال الشركة خاصة عند اتخاذ القرارات و التي تتعلق بأسس الأساليب لاستخدام الموارد المتاحة و هذا لتحقيق الأهداف و تقييم الأداء الفعلي و عليه تكمن أهمية المعلومات للإدارة لما لها من مساهمة في كل وظائف الشركة و هذا بأنسب الطرق و الأساليب لاستخدام الموارد المتاحة¹.

و المعلومات هي تلك البيانات و الأرقام و الحقائق التي تساعد على إدراك ما يحيط بالشركة من مواقف و ظواهر و إحداث و ظواهر وصولا إلى التنبؤ الدقيق بما يمكن أن يحدث في المستقبل و هذا هو الهدف من عملية التقييم

و عليها يمثل نظام المعلومات الإطار المتكامل لتدفق المعلومات من مصادر مختلفة الى مصادر استخدامها، و عليه يتكون نظام المعلومات من²: المدخلات، المعالجة، المخرجات

1. **المدخلات:** وهي تمثل جميع البيانات الداخلة إلى النظام و الآتية من مصادرها المختلفة فمثلا مدخلات نظام المعلومات المالي تتمثل في أرقام الميزانية و المبالغ المنفقة و المحصلة .

2. **المعالجة:** وهي مجموع العمليات و الأنشطة التي تبذل من أجل تجميع المدخلات وإعدادها و ترتيبها و تبويبها حتى تصبح متناسبة و احتياجات مستخدميها.

3. **المخرجات:** وتشمل جميع القرارات و الإحصاءات و النشرات المختلفة و الناتجة عن عمليات التصنيف و التحليل، حيث يمكن الحكم على الكفاءة نظام المعلومات من خلال المعايير التالية:

● مدى صحة البيانات المتاحة و مصداقيتها.

● مدى كفاءة استخدام البيانات المتاحة و استغلالها الاستغلال الأمثل.

● مدى دقة المعلومات المستخرجة من البيانات.

¹ منا محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية للمفاهيم الأساسية والتطبيقات، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص. 13.

² محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية البنوك و شركات التأمين، دار الجامعية، 1996، ص. 92.

● مدى قدرة النظام على التكيف مع المتغيرات.

توفير البيانات من مختلف الوظائف الإدارية و مدى التكامل بينها إذ تعد هذه البيانات بمثابة صورة شاملة عن الشركة ككل ، حيث تعتبر بمثابة أساس للحكم على كفاءة وفعالية الأداء و عليه فحتى يمكن للشركة الحكم على كفاءة استخدام الموارد المالية الداخلية و كذا إعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة يستوجب عليها تقييم الموقف المالي للفترات السابقة و مقارنة الانجاز الفعلي بالأهداف المسطرة،و يجب أيضا مقارنة المؤشرات المالية المحققة في السنة بمؤشرات السنوات السابقة و كذلك مقارنتها بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس نشاط الشركة و التي لها نفس خصائص الشركة موضوع التقييم.حيث تكمن أهداف الشركة من جراء قيامها بعملية التقييم في تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج،حيث يعبر عن مدى قدرة الشركة في الوصول إلى أهدافها ،و من خلال المخطط التالي نوضح أسباب قيام الشركة بعملية تقييم الأداء.

وعليه فتقييم الأداء المالي يعني تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد المادية و المالية المتحدة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة)،أي أن التقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة¹.

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

إن الشركة وأثناء قيامها بنشاطها تواجه مشاكل أو صعوبات قد تعرقل استمرارية نشاطها مما يدفع المتعاملين سواء بداخل أو بالخارج إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و هذا ما تهدف إليه عملية التقييم،و عليه فالرقابة الداخلية أو الخارجية هي عبارة عن مراقبة الشركة،حيث تعمل الرقابة الداخلية و التي تقوم بها هيئة داخلية وهذا بهدف حماية الأموال الشركة وتحقيق أهداف الإدارة بتحقيق أكبر للغاية مما يعني تقييم الأداء الداخلي،أما الرقابة الخارجية فهي تشمل على تقرير حول تصور كامل و عادل للميزانية العمومية لوضع الشركة المالي وتصور عادل للحسابات الختامية لنتائج أعمالها خلال فترة مالية،ووفق هذه الرقابة الداخلية ومحاولة اقتراح البدائل².

¹ دادن عبد الغني،قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو ارساء نموذج للانداز المبكر باستعمال المحاكاة المالية،حالة بورصتي الجزائر و باريس،أطروحة الدكتوراه،جامعة الجزائر،2007،ص.34.

² بومعزة حليلة،التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية،رسالة ماجستير ،2003،ص.68.

ومن أهم العوامل المؤثرة على تقييم أداء الشركة نجد العوامل الداخلية والخارجية التالية¹:

أولاً.العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للشركة

و هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة و التي يمكن للشركة من التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف،من أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة و تحليل مدى أهميتها النسبية للشركة و محاولة ترشيدها وتصحيحها ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

• الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة

و نجد:

الأصول المنتجة= إجمالي القروض +الاستثمارات في الأوراق المالية و السندات الحكومية

و يبرز نقص هذه القيمة قدرة الشركة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة².

• الفوائد المدفوعة إلى الودائع:

و تساوي:

(اجمالي الفوائد المدفوعة/اجمالي ودائع العملاء المستحق للمصاريف) × 100

¹ الشيخ ولد عبد الجليل،مرجع سابق،ص.84.

² بومعزة حليلة،مرجع سابق ذكره،ص.69 .

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى حملة الأموال التي حصلت عليها الشركة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمصاريف)، ويعتبر نقص هذه النسبة على ربحية الشركة.

ثانياً.العوامل الخارجية المؤثرة على أدائها المالي

حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها إنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها و تشمل هذه العوامل على :

- التغيرات العلمية و التكنولوجية والمؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية و النقدية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي لشركات التأمين

أن المحاسبة العمليات شركات التأمين نفسها الحاسبة على العمليات المالية في المنشآت الاقتصادية الأخرى من حيث التزاماتها بالمبادئ المحاسبية تسجيل للعمليات المالية من واقع المستندات ثم تبويبها في الدفاتر لغرض إعداد البيانات المالية الختامية في آخر كل فترة محاسبية وهذا ما يشمل النظام المحاسبي عموماً إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة في درجة تأثيرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، حيث يحدد شكل وعدد الدفاتر المحاسبية المستخدمة وكذا ينعكس أثره عدد و نوعية الحسابات الختامية التي يتم إعدادها في آخر الفترة المالية حيث يتم إعداد حسابات الختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين، و من ناحية أخرى نجد ان تدخل الدولة من خلال القوانين التي تصدرها يحدد أيضاً عدد ونوعية الدفاتر والسجلات التي يتعين على الشركات إمسائها و كذلك تحديد شكل قوائمها المالية ومحتوياتها.

يعتمد تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين على أساس العمليات التي تقوم بها الشركة حيث يتم تقييم الشركة إلى عدة أقسام فنية متخصصة في عملية معينة من عمليات التأمين التي تزاولها الشركة حيث نجد:

أولاً.الأقسام الفنية المتخصصة في شركات التأمين

¹ عبد الاله نعمة جعفر،النظم المحاسبية في البنوك والشركات التأمين،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الاولى،2007،ص.323.

تزاوّل شركات التأمين عملياتها من خلال مجموعة من الأقسام الفنية والتي يتخصص كل منها في أداء نشاط تأميني معين حيث نجد:

_ **قسم التأمين على الحياة:** يختص بكافة العمليات المتعلقة بالتأمين على الحياة.

_ **قسم التأمينات العامة:** يختص بكافة العمليات التي تغطي التأمين على الحوادث العامة والسيارات و الحريق.... الخ

_ **قسم الخزينة:** يختص بكافة العمليات النقدية التي تنتج عن نشاط الأقسام الفنية في الشركة كتحصيل الأقساط من المؤمن عليهم، سداد التعويضات المستحقة و كافة العمليات الأخرى الخاصة بالإيرادات والمصروفات في الشركة.

_ **قسم الحسابات:** يقوم هذا القسم بحصر و تسجيل إجمالي القيود المركزية، تكلفة عملية الإيرادات و المصروفات و تشمل الوظائف التالية:

مسك السجلات و الدفاتر المحاسبية لإثبات العمليات التي تزاوّلها الأقسام الفنية في الشركة كاليومية المركزية ودفتر الأستاذ العام.

إعداد حسابات المصروفات والإيرادات الخاصة بالشركة.

إعداد حسابات الأرباح و الخسائر و قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية.

إعداد التقارير المالية الفصلية أو السنوية والمرافقة للقوائم الختامية للشركة.

ثانيا. السجلات و الدفاتر التي تمسكها الأقسام الفنية

و تشمل:

- سجلات الحسابات حسب الأصول بكل فرع من فروع التأمين
- سجل خاص بعقود التأمين التي يصدرها كل نوع من التأمين
- سجلات خاصة بطلبات التأمين
- مستندات عامة تدرج فيها كل المعاملات المالية

إضافة الى السجلات الرئيسية السابقة هناك عدد من الدفاتر و اليوميات المساعدة يقوم قسم الخزينة بمسكها وتشمل¹:

¹ أحمد صلاح عطيه، محاسبة شركات التأمين، دار الجامعية، 2003، ص. 61.

1. يومية الأقساط الواردة

حيث بعد إبرام وثيقة التامين الشركة و المؤمن له ينظم القسم المختص إشعار باستلام الأقساط ويرسل هذا الإشعار مرفقا بالوثيقة إلى قسم الخزينة للحصول، بعدها يتم تسجيل العملية في دفتر يومية الأقساط الواردة و في نهاية كل شهر يجري حصر الأقساط المستحقة وما تم تحصيله منها وما لم يتم تحصيله حيث يجب أن تساوي إجمالي الأقساط المحصلة بموجب هذه اليومية والأقساط تحت تحصيل مع مجموع الأقساط المستحقة الواردة بسجل إصدار الوثائق لكل قسم من أقسام الشركة.

2. يومية العمولات المسددة

الوكلاء هم وسطاء من غير موظفي الشركة الذين يقومون بالتوسط في عقد التامين المباشر لحساب شركات التامين سواء كان ذلك نظير عمولة أو مكافأة، حيث قد يكون لهم الحق في تحصيل الأقساط باسم الشركة بموجب إيصالات تزويدهم بها الشركة، ومن اجل متابعة حقوق الوكلاء و التزاماتهم تقوم بمسك حساب خاص لكل وكيل من وكلاء المفوضين و يتم تصفية هذا الحساب كل شهر في العادة وهذا بتقديم كشف حساب إلى كل وكيل يوضح دائنيه اتجاه الشركة

3. يومية التعويضات المسددة

تسجل في هذه اليومية التعويضات التي قامت بها الشركة بدفعها إلى المؤمن لهم مبوبة حسب نوع كل تامين و تنتقل إجمالي التعويضات في هذه اليومية في نهاية كل شهر إلى يومية الصندوق العامة في الشركة

4. يومية خزينة الاستثمارات¹

في العادة تقوم شركة تامين باستثمار جزء من أموالها في مجالات استثمارية عديدة ومن هذه المجالات، الأوراق المالية، منح القروض للمؤمن لهم بضمان وثائق التامين الخاصة بهم، التعامل في العقارات.

ثالثا. سجلات قسم الحسابات

يستخدم قسم الحسابات في شركة التامين عددا من السجلات و تشمل:

1 . يومية الصندوق العام:

تسجل الحسابات الخاصة بهذه اليومية من واقع مجاميع الصندوق المساعدة لكل قسم من أقسام التامين و تسجل ايضا العمليات النقدية (مقبوضات و مدفوعات) وفي نهاية كل مدة معينة

¹ أحمد صلاح عطيه، مرجع سابق، ص. 62.

عادة شهر يجمع جانبي المقبوضات والمدفوعات لهذه اليومية و تجرى القيود الإجمالي اللازمة في دفتر اليومية المركزية.

2 . يوميات مساعدة أخرى:

و تشمل:

أ.سجل إيرادات الاستثمارات :تسجل فيه الفوائد الأرباح المستحقة على الاستثمارات.

ب.سجل بيع الاستثمارات: يتضمن تفاصيل مبيعات الأوراق الماليةتوفي نهاية كل شهر تنقل مجاميع هذين الدفترين إلى اليومية المركزية.

3 اليومية المركزية:

يسجل فيها إجمالي الشهري من واقع مجاميع اليومية المساعدة وهذا بالإضافة إلى قيود العمليات التي ليس لها يومية مساعد خاصة بها يتم تسجيلها مباشرة في اليومية المركزية وتشمل قيود العمليات التالية:

- إصدار وثائق تأمين جديدة.
- تجديدات وتعديلات و إلغاءات لوثائق تأمين.
- عمليات الصندوق إعادة التأمين التسويات الجردية.
- التسويات الجردية

4 . دفتر الأستاذ:

و يتضمن الحسابات الرئيسية التي ترحل إليها القيود الإجمالية لليومية المركزية. دفاتر أستاذ مساعدة:

و هي دفاتر مقابلة اليومية المساعدة في الشركة ونذكر منها:

- أستاذ مساعد للأوراق المالية
- أستاذ مساعد للقروض بضمان الوثائق
- أستاذ مساعد للوكلاء
- أستاذ مساعد لاستثمارات العقارات
- أستاذ مساعد للمدينين
- أستاذ مساعد إعادة التأمين
- أستاذ مساعد عمولة إعادة التأمين

المبحث الثالث: نسب و مؤشرات تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر مجموعة من المعايير التي تسلمهم في تحديد مستوى أداء الشركة حيث تشتمل على عدة نسب و مؤشرات مالية تستخدم لتحديد مستوى الانجاز المحقق و مقارنته بما كان متطلبا، و في هذا المبحث سنقوم بغرض أهم هذه الأساليب المستخدمة في شركات التأمين.

المطلب الأول: النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي

يمكننا وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع النسب المالية ذات الدلالة و التي تساعد على تحليل وضع الشركة و أهم النسب المالية المستخدمة في التقييم المالي والتي يمكننا تقسيمها إلى:

أولاً. النسب الهيكلية أو الوضعية:

إن نسب التوازن المالي تكتسي أهمية بالغة وذلك لدلالاتها عن الحالة المالية التي تمر بها المؤسسة و كذلك العلاقة الموجودة بين الوضعية الخاصة بالأصول و التي تقيس الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة أي مدى قدرتها في إحداث التغييرات بصورة سريعة في مكونات أصولها للتكيف مع شروط السوق كما تبين كيفية توزيع الأموال في المؤسسة و النسب الوضعية الخاصة بالخصوم التي تبين الحالة التي تستعمل فيها المؤسسة مصادرها من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة و الهدف الأساسي من حسابها هو البحث عن الوضعية المثلى لتمويل الاستخدامات و يمكن أن تعبر أيضا عن أهمية الاستدانة بمقارنتها بالأصول الخاصة و أموال الدائمة و تستعمل هذه النسب الخاصة من قبل البنوك و الهيئات المالية لأنها تقدم لها صورة على تركيبة الموارد المتاحة لدى المؤسسة¹.

$$\text{النسبة} = \frac{\text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل}}{\text{مجموع الأموال الخاصة}} \times 100$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، طبعة الثانية، 2011، ص. 71.

ثانيا.نسب التمويل:

تتمثل نسبة التمويل في تلك النسبة التي تعطي أهمية تطور رأس المال العامل وهي مقسمة على أقسام

1. نسبة التمويل الدائم (نسبة تمويل الاستثمارات)

2. نسبة الاستقلالية المالية (نسبة المديونية)

3. نسبة التمويل الذاتي أو الخاص

4. نسبة قابلية أو قدرة على التسديد (قدرة على وفاء بالدين)

1. **نسبة التمويل الدائم:**(نسبة تمويل الاستثمارات)

تعتبر هذه النسبة الأكثر استعمالا حيث تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة كما تبين هذه النسبة مدى هذا الهامش الذي يتوفر للمؤسسة و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة تمويل الإستثمارات} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تعمل المؤسسة في إرتياح و تكون في أمان و تستطيع تمويل استثماراتها بواسطة الأموال الدائمة و يجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 1 و ذلك خاصة في المؤسسة ذات المخزونات الحقوق المعتبرة حيث يكون في هذه الحالة FR رأس المال العامل موجب مما يمكن المؤسسة من تغطية مخزونات التي تكون مدة بقائها أقرب الى السنة و ذلك تقاديا للمشاكل ارتفاع المدة .

2. **نسبة الاستقلالية المالية:**تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة كما تبين كيفية التي استعملت فيها الأموال الخاصة و كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير .

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- الحد الأدنى لهذه النسبة هو 0,2 و الحد الأقصى هو 0,6 إذا كانت اكثر من 0,6 فهناك تبذير في الأموال و إن كانت اقل من 0,2 فهذا يجعل المؤسسة غير قادرة على التسديد و الإقتراض إلا بتقديم ضمانات أخرى.

3. نسبة التمويل الذاتي(الخاص):

تعبر هذه النسبة عن مصادر تمويل الخاص التي تعتمد عليها المؤسسة و هي معطاة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

إذا ارتفعت النسبة عن 1 يكون هناك فائض في التمويل الذاتي وهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة باموالها الخاصة و هناك فائض بإضافة الديون طويل الأجل لتمويل أصول الثابتة وهذا ليس في صالح المؤسسة لان ديون طويلة الأجل لها فوائد و أصول المتداولة ليس لها فوائد .

و إذا انخفضت النسبة عن 1 يكون هناك عجز في تمويل الأصول الثابتة و عليه فيجب على المؤسسة أن ترفع في قيمة الأموال الخاصة أو تقلص من اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.

4. نسبة القابلية أو القدرة على السداد

تسمى أيضا نسبة التمويل العام حيث تعبر هذه النسبة عن كيفية تمويل أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القابلية للتسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{محمء الاصلء}}$$

- كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي يكون هناك فرصة أكثر لحصول المؤسسة على ديون أخرى لحالة طلبها و يستحسن أن تكون النسبة تساوي 0,5 .

ثالثا.نسب السيولة

تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في الفترة الزمنية قصيرة .فالمؤسسة التي تحتفظ بدينار واحد من أصولها المتداولة لكل دينار مستحق عليها، لابد أن تكون في وضع جيد من ناحية الوفاء بسداد المبالغ المستحقة عليها تقاس درجة سيولة المؤسسة من خلال النسب التالية¹:

¹ محمد المبروك أبو زيد،التحليل المالي:شركات واسواق مالية ،دار المريخ لنشر،الرياض مملكة العربية السعودية،2009،ص

1. نسبة السيولة العامة:

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها المتداولة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

- يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 مما يحق رأس مال موجب (إيجابي) و هذا يدل على أن هناك سيولة كبير للمؤسسة و أن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة .
 - أما إذا كانت اقل من 1 فهذا يدل على أن جزء من الديون قصيرة الأجل مولت جزء من الأصول الثابتة و هي حالة سيئة وخطيرة للمؤسسة يجب أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون طويلة الأجل أو رأس المال الخاص أو تخفيض ديون قصيرة الأجل أو زيادة أصولها المتداولة .
2. نسبة السيولة المختصرة: عند دراستنا لهذه النسبة نقوم باستبعاد المخزون (قيم الاستغلال) باعتباره العنصر أقل سيولة بالإضافة لكونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة و بالتالي يحتاج لمدة أكبر ليحول إلى نقد (قيم جاهزة) و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم غير الجاهزة} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة أجل}}$$

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الحقوق} + \text{النقديات}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

- هذه النسبة هي أكثر دقة من الأولى كاشفة لوضعية المؤسسة و إمكانية تسديد الديون القصيرة الأجل لكن يجب التأكد من المدة اللازمة لتحويل القيم القابلة لتحقيق (الحقوق) إلى قيم جاهزة إذا كانت هذه الأخيرة أقل من ديون القصيرة الأجل ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة و قد حدد لها الحد الأدنى ب 0,3 و الحد الأقصى 0,5 و حد الضمان .

3. نسبة السيولة الآنية أو الفورية أو الجاهزة (الخزينة الفورية):

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب لأنها تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على وفاء بالتزاماتها الفورية بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها في أي وقت و تقيس هذه النسبة السيولة دون اعتبار الحقوق و المخزونات ، و عليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزءا من الحقوق أم هي مجبرة على بيع بعض من مخزوناتا حتى تتمكن من مواجهة الديون القصيرة الأجل و تعطي هذه النسبة كمايلي:

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \frac{\text{قيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

و تشمل مؤشرات التوازن المالي ثلاثة عناصر أساسية وتتمثل في مايلي:

أولاً. التحليل باستخدام رؤوس الأموال العاملة.

يقتضي المبدأ المحاسبي العام في الميزانية و المتعلق بمبدأ تساوي الأصول مع الخصوم من الناحية المالية أن تكون الاستخدامات مموله من مصادر محددة من الخصوم حيث نلاحظ في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة و التي لا تستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقدية إلا بعد مدة طويلة، و عليه يتوجب تمويلها من أطرف الأموال الدائمة بينما في أسفل الميزانية نلاحظ أن الديون التي تسدد في مدة قصيرة تقابل في الأصول بالعناصر القابلة لتحول إلى سيولة في المدة القصيرة و هذا ما يمثل التوازن المالي¹.

كما نجد أن عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل مختلفة في المدة و القيمة حيث يمكن أن تكون ديون قصيرة تستحق التسديد في مدة معينة أقصى من تاريخ تحقيق عناصرالأصول المقابلة، و عليه فالشركة تكون مطالبة بتسديد الديون قبل تحصيل حقوقها لدى الغير ، و بالتالي تكون الشركة في وضعية حرجة اتجاه الدائنين و هذا ما يوجب أن تكون مدة تحصيل حقوق الشركة في مجموعتها اقل من مدة استحقاق ديونها إلا أن هناك عناصر لا يمكن للشركة من التحكم فيها كعنصر المخزون مما يؤثر على التوازن المالي، و عليه يستوجب على الشركة أن توفر

¹ ناصر داديدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص. 45.

هامش أو فائض من الأموال الدائمة و التي تساهم في تمويل الأصول الثابتة و هذا الهامش يسمى: رأس المال العامل أو رأس المال الدائم أو الصافي:

1. رأس المال العامل الدائم:

و يستخرج وفق العلاقة التالية:

الأصول الثابتة - رأس المال العامل = الأموال الدائمة

الخصوم = الأموال الدائمة - ديون قصيرة الأجل

و باعتبار أن :

الأصول = الأصول المتداولة - الأصول الثابتة

و

الأصول المتداولة = ديون قصيرة الأجل - رأس المال العامل

و عليه نجد أيضا:

و يجب أن تكون قيمة رأس المال العامل الدائم أو الصافي كبيرة حيث انه كلما كانت قيمة راس المال العامل اكبر كانت المخاطر التي تؤثر على الأصول المتداولة اكبر وعليه فالعناصر التي تؤثر في راس المال العامل نجد:

- التباين بين القيم القابلة للتحقق و القيم جاهزة في الأصول.
- درجة السيولة .
- العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة والديون في جانب الخصوم.
- و هناك مفاهيم أخرى لرأس المال العامل وتشمل:

2. رأس المال العامل الخاص:

و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الممولة من الأصول الثابتة و يحتسب وفق العلاقة التالية

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

$$\text{الأصول الثابتة} = \text{الأصول} - \text{الأصول المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

3. رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال الشركة ، و هو يدور في مدة سنة أو أقل و يشمل مجموع الأصول المتداولة أي¹:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول متداول} = \text{ر م ع صافي} + \text{د ق أ}$$

4. رأس المال العامل الخارجي:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص} - \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

¹تقرارات يزيد،محاضرات في مقياس التسيير المالي و مراقبة التسيير

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ويحسب وفق العلاقة.

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص بمجموع الخصوم - الاموال الخاصة

و عليه :

رأس المال العامل الخارجي = الديون طويل الاجل + الديون قصيرة الاجل

ثانيا. التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

1. احتياجات رأس المال العامل (BFR): يتوجب على الشركة توفير مجموعة من العناصر بالإضافة إلى القيم الثابتة و التي تشمل: المخزونات و المدينون حيث هذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل حيث تعد الديون الممنوحة من الموردين تسبيقات ممنوحة حيث تمول هذه المصادر من الأصول المتداولة و عليه يتوجب على الشركة البحث عن جزء اخر مكمل و هو ما يعرف ب: احتياجات رأس المال العامل و يقصد بذلك على الشركة لتغطية مخزوناتها و مدينوها (ما يعرف باحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)

و تحسب وفق المعادلة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة - مجموعة الديون قصيرة الاجل ما عدا السلفيات المصرفية

احتياجات رأس المال العامل = (مجموعة الاصول المتداولة - قيم جاهزة) - (مجموعة الديون قصيرة الاجل - سلفيات مصرفية)

2. **الخبزينة (TN):** تعرف بأنها جميع الأموال التي في حوزة الشركة لمدة دورة استغلالية حيث تشمل: صافي القيم الجاهزة أي ماتستطيع التصرف فيه فعلا من سيولة خلال دورة.

و يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{الخبزينة} = \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

فالخبزينة تنتج من موارده إضافية دائما.

و بالتالي:

$$\text{الخبزينة} = \text{راس المال العامل} - \text{احتياجات راس المال العامل}$$

خلاصة:

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى أبرز العناصر الأساسية التي يشمل عليها مفهوم الأداء وهي المردودية، الإنتاجية، وقياس الأداء وتمكننا من استخلاص أهم مميزاته كما قمنا بتقسيم الأداء إلى أداء ظاهري و الذي يركز على البيئة الخارجية وأداء ذاتي يركز على البيئة الداخلية ووصلنا إلى تعريف مفهوم الأداء على انه يشمل قياس كفاءة و فعالية التنظيم داخل الشركة.

وتطرقنا أيضا إلى نظام تقييم الأداء داخل الشركة من خلال التعريفات عامة حول المعلومات وكذا النظام المحاسبي في شركة التامين وهذا باعتباره المادة الخام التي توفر البيانات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي و مدى أهمية هذا الأخير في تحسين النشاط الداخلي للشركة وكذا تحقيق الأهداف حيث يعتبر كرقابة و كأداة فعالة تساهم في تحسين الأداء، قمنا أيضا بشرح أهم المؤشرات و النسب المالية التي يتم وفقها تقييم الأداء في شركات التامين و الذي تشمل النسب المالية المستخدمة وكذا مؤشرات التوازن المالي وتحوي على نسبة رأس المال العامل ونسبة احتياجات رأس المال العامل ونسبة الخزينة .

الفصل الثالث:

دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر

الخاتمة العامة

تطرقنا من خلال دراستنا إلى موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت دراسة الحالة بوكالة سلامة لتأمينات الجزائر بخميس مليانة حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة و التي تمحورت حول دور المؤشرات و النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

يعد التقييم المالي و أهميته لكل شركات مهما كان نوع نشاطها سواء صناعي أو تجاري أو خدماتي إلا أن أهميته تكون أكبر في المجال التأميني، لأن أي اختلال في الهيكل المالي لشركات التأمين قد يعرضهم للخطر ويعرقل مسار حياتنا خاصة أن الشركة تنتشط في محيط يتميز بالتغير مستمر سواء داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شركات التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة ممل يوجب عليها متابعة التغيرات في النتائج المالية.

و عليه يجب على شركة التأمين تقييم الأداء المالي لنشاطها السنوي لهدف إبراز الوضعية المالية لشركة و ذلك باستخدام مجموعة من أدوات التقييم المالي و ذلك من أجل ضمان نموها وإستمراريتها.

نتائج الدراسة:

(1) نتائج نظرية:

- يعد التأمين ضرورة ملحة تحمي الفرد وذلك من الخسائر المادية، و تمكنه من الحصول على الأمان لمواجهة الخطر لتفادي نتائجه أو التقليل منها وحصرها في أضيق نطاق ممكن.
- شركات التأمين هي مؤسسات مالية تقوم بدور مزدوج تقدم الخدمة لتأمينها لطلابها مقابل تحقيق ربح معين.
- تعتبر شركات التأمين ضمان للمشروعات الاقتصادية و بالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي والذي يؤثر على الاقتصاد الوطني.
- تقييم الأداء المالي هو عبارة عن تقنية تستعين بها من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أهداف شركة .
- يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

(2) النتائج التطبيقية:

- من خلال دراستنا التطبيقية تم التوصل إلى أن الشركة تتمتع بوضعية جيدة حيث كانت - الأصول خلال فترة الدراسة (2011-2013) موجبة و في تزايد و كذلك مجموع الخصوم كانت في حالة جيدة .
- لقد كان رأس المال العامل (FR) خلال سنوات الثلاثة و بكل أنواعه قيم موجبة في تزايد من سنة إلى و هذا شئ جيد بالنسبة للشركة

- أما الاحتياج في رأس المال العامل حقق قيمة سالبة خلال سنتين 2011-2013 فهي لا تؤثر على الشركة.
 - و بالنسبة للخزينة فكانت موجبة و هذا لأن الاحتياج في رأس المال كان خلال سنة 2011-2013 سالبا و كان خلال سنة 2012 أقل من رأس المال العامل.
 - أما السيولة العامة و المختصرة كانتا جيدان نوعا ما خلال فترة الدراسة تجعل الشركة قادرة على إيفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أما بالنسبة للسيولة أنية فقد كانت أقل من قيم المعيارية و هذا يؤثر سلبا على الشركة.
 - أما نسب التمويل غير جيدة أي لا يمكن للشركة حصول على قروض إلا بتقديم ضمانات أخرى
- التوصيات الدراسية:**
- يجب على المؤسسة أن توفق بين السيولة المتحصل عليها و التزامات التي على عاتقها أي لا تتعرض إلى مشكل نقص السيولة النقدية و ذلك عن طريق التحكم الجيد في القيم الجاهزة لكي لا تكون بحاجة إلى تقديم ضمانات أخرى.
 - توصية إلى الجامعات لمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند دراسة مادة التقييم المالي لشركات التأمين.
 - إعتاد الشركة على أساليب رياضية و إحصائية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر و لا سيما التنبؤ بالمخاطر.

أفاق الدراسة:

- إن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب و التفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.
- صياغة الدراسة بأسلوب آخر و هو أهمية الاستثمار في شركات التأمين.
- معالجة موضوع تسيير المخاطر شركات التأمين
- تقييم الأداء المالي باستخدام وثائق مالية أخرى.

المرآة جامع

المراجع:

أولا : الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
2. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، درا الجامعية ، 2003.
3. أحمد نور، بسيوني شحاته، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
4. أسامة الحارس، المحاسبة الإدارية، دارالحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
5. جبريل جوزيف كحالة و رضوان حلوة حنان، المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسؤولية و تقييم الاداء، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان، 2002.
6. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائى ري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط 2004، 04.
7. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين و إدارة الخطر بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع
8. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق لنشر و التوزيع، عمان، طبعة الثانية، 2011
9. حنفي عبد الغفار، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
10. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر لتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
11. خيرت ضيف، محاسبة شركات التأمين، دار النهضة العربية، بيروت
12. رسمية قريبا قص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
13. رمضان أبو السعود، أصول التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000 .
14. رمضان أبو السعود، أصول التأمين، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000.
15. طعيمة ثناء محمد، محاسبة شركات التأمين، الإطار النظري و التطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين و إعادة التأمين ، محمد ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 2002
16. عبد الاله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك و الشركات التأمين، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2007.
17. عبد الرحمن توفيق، المناهج التدريبية المتكاملة، منهج المهارات المالية و المحاسبية النظم المحاسبية و التحليل المالي للمديرين، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، مصر ، 2004.
18. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، الكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، 2007.

19. عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
20. عبد الغفار حنفي ورسمية قريا قص، الأسواق والمؤسسات المالية، طبعة 2011، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
21. عبد الغفار حنفي، تقييم الاداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية ،مصر، 2005.
22. عبد الهادي السيد ، محمد تقي الحكيم ، عقد التأمين حقيقة مشروعة دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2003 .
23. علي المشاقبة، محمد العدوان، سظام العمرو، إدارة الشحن و التأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2003.
24. فتحي عبد الرحيم عبد الله، التأمين، الطبعة الثانية، مكتبة دار القلم بالمنصورية، الإسكندرية، 2001-2002.
25. فيصل جميل السعايدة، ونضال عبد الله فريد، ملخص الوجيز للإدارة و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة 1، 2004.
26. مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان، 2007.
27. محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية البنوك و شركات التأمين، دار الجامعية، 1996.
28. محمد الميروك أبو زيد، التحليل المالي :شركات و أسواق مالية ، دار المريخ لنشر ،الرياض مملكة العربية السعودية، 2009
29. محمد جودت ناصر ، إدارة أعمال التأمين بين النظرية و التطبيق ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1998،
30. محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين، الدار الجامعية لطباعة والنشر،، طبعة ،بيروت، 1999.
31. مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
32. منا محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية للمفاهيم الأساسية و التطبيقات، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.
33. منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية ،توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1999.
34. ناصر داديعدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
35. يوحنا عبد ال آدم و صالح الرزق، المحاسبة الإدارية و السياسات الإدارية المعاصرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.

المذكرات:

1. أقاسم نوال ،دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2001.
2. بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير ، 2003.
- 3.حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية - SAA ،رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.
4. دادن عبد الغني،قياس و تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للانذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية ،حالة بورصتي الجزائر و باريس،أطروحة الدكتوراه،جامعة الجزائر ،2008.
- 5.زهرة مختاري ، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (2005 - 2007)،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2011 .
- 6.سليمة طبائبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية(دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين)، جامعة 08 ماي 1945 ، الجزائر، سنة 2010 .
- 7.شونوفي نور الدين،تفعيل نظام اداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية،حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء و الغاز ،جامعة الجزائر،أطروحة دكتوراه دولة،جامعة الجزائر ،2005.
8. الشيخ ولد عبد الجليل،دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية ،دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد و التصدير (ONIMAX) ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر.
9. علي عبد الله،أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،1999.
10. عمر موساوي، محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006 .

كتب باللغة الأجنبية:

Kamel Hamdi, Diagnostic et redressement d'entreprise, Rissala alger,1995 .

المواقع الإلكترونية:

1.أنظر إلى الموقع: <http://WWW.maatec.dz /spip.php ?article10>،تاريخ الدخول:2015_02_29

2. أنظر إلى

الموقع: [HTTP://WWW.CNMA.DZ/ARABE/QUI_SOMMES_NOUS.HTML](http://WWW.CNMA.DZ/ARABE/QUI_SOMMES_NOUS.HTML)، تاريخ

الدخول: 2015_02_29.

3. أنظر إلى الموقع: <http://www.cna.dz>، تاريخ الدخول: 2015_03_15.

4. أنظر إلى الموقع: <http://www.caar.com.dz>، تاريخ الدخول: 2015_02_29.

5. http://WWW.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam09، تاريخ

الدخول: 2015_02_12.

6. بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة في الموقع الإلكتروني: <http://WWW.caar.com.dz>، تاريخ

الدخول: 2015_04_25.

7. <http://WWW.MATEC.DZ>

، تاريخ http://WWW.CNMA.DZ/ARAB/QUI_SOMMES_NOUS.HTML

الدخول: 2015_04_28 و 29 .

8. بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة في الموقع الإلكتروني: <http://WWW.CAAR.COM.DZ>، تاريخ

الدخول: 2015_03_23.

الملاحق

ACTIF	NOTES	MONTANT BRUT	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
écart D'acquisition , goodwill	Anc1	41296942,22	34147669,32	7147272,90	4278059,92
Immobilisation incorporelles	ANC2	164000000,00		164000000,00	
Immobilisation corporelles				989864780,03	
- Terrains		1058841531,26	68976751,23	38260870,47	33949440,34
- Bâtiments			160084725,45		
Autres immobilisations corporelles		199345595,92			
Immobilisation en concession				17355431,13	50005807,43
Immobilisation en cours	ANC3	17355431,13			
Immobilisations financières	ANC4				
Titre mis en équivalence					7450000,00
Autres participations et créances rattachées				7450000,00	
Autres titres immobilisés					464000000,00
prêts et autres actifs financiers non courants		7450000,00			23578720,35
Impôts différés actif				962000000,00	
Impôts différés actif		962000000,00		15194478,20	
Fonts ou valeurs déposés			7715108,37		
ouprés des cédants		22909586,57			
Total actif non courant		247219908,10	270924254,37	2201274832,73	953110115,35
Actif courant					
Provisions techniques d'assurance	AC1				
-part de la coassurance cédée					
-part de la réassurance cédée		77108796,87		77108796,87	92230517,83
Créances et emplois assurance	AC2				176955918,63
-cessionnaires Et cédants débiteurs		233938115,14		233938115,14	1175257985,09
Assurés,intermédiaivs d'assurance et comptes rattach		1258589373,95	107447549,64	11511412824,31	71997043,59
-autre débiteurs	AC3	110622767,77	20086828,91	90535938,86	3049184,44
-impôts et assimilés	AC4	13691830,10			31738127,74
Autres créances et emplois assimilés	AC5	33713273,73		33713273,73	1980911595,30
Disponibilités et assimilés	AC6	929341252,73		929341252,73	0
Placements et autres actifs financiers courants					
trésorerie	AC7	316017363,90	0,00	316017363,90	314014206,81
Total actif courant		2973022774,19	127534378,55	2845488395,64	3846154570,43
Total general actif		5445221861,29	398458632,92	5046763228,37	4799264694,78

ACTIF	NOTES	MONTANT BRUT	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
éCART D'acquisition , goodwill					
Immobilisation incorporelles					
Immobilisation corporelles	Anc1	44484175,34	38170386,12	6313789,12	7149272,90
- Terrains					
- Bâtiments	ANC2				
Autres immobilisations corporelles		164000000,00		164000000,00	164000000,00
Immobilisation en concession		997153039,83	99556749	897596290,67	989864780,03
Immobilisation en cour		61688491,43	22362078,11	39326413,32	33949440,34
Immobilisations financières					
Titre mis en équivalence		225328348,46	177865757,75	47462590,71	38260870,47
Autres participations et créances rattachées	ANC3	23612336,17		23612336,17	17355431,13
Autres titres immobilisés	ANC4				
prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		7450000,00		7450000,00	7450000,00
Impôts différés actif					
Fonts ou valeurs déposés		962000000		962000000	962000000
ouverts des cédants		14294848,93	1160108,37	13134740	1519447320
Total actif non courant		2500011240,16	339115079,61	2160896160,55	2201274832,73
Actif courant					
Provisions techniques d'assurance	AC1	153155404,72		153155404,72	77108796,87
-part de la coassurance cédée					
-part de la réassurance cédée					
Créances et empois assurance		153155404,72		153155404,72	77108796,87
-cessionnaires Et cédants					
débiteurs	AC2	1785206001,15	107064737,62	1678141263,53	1523055982,14
Assurés,intermédiaivs d'assurance et comptes rattach		453333254,28		453333254,28	4338115,14
-autre débiteurs		1227987666,17	103064,62	1124922928,55	1151141824,31
-impôts et assimilés				48644814,78	90535938,86
Autres créances et empois assimilés	AC3	52644814,78	4000000,00	17439882,60	3
Disponibilités et assimilés	AC4	17439882,60		33800383,32	3691830,10
Placements et autres actifs financiers courants	AC5	33800383,32			
trésorerie				1187103853,94	929341252,73
	AC6	1187103853,94		295779818,05	
	AC7	315453031,38	19673213,33		
Total actif courant		3440918291,19	126737950,95	3314180340,24	2845488395,64
Total general actif		59409295311,35	465853030,56	5475076500,79	5046763228,37

ACTIF	NOTES	MONTANT BRUT	AMORT PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
écart D'acquisition , goodwill	Anc1	46269175,34	42153471,01	4115704,33	6313789,12
Immobilisation incorporelles					
Immobilisation corporelles	ANC2				
- Terrans					16400000,00
- Batiments		997153039,83	14746445,72	849726594,11	897596290,67
Autres immobilisations corporelles		225688491,43	25446502,67	200241988,76	39326413,32
Immobilisation en concession		255256388,38	200527575,59	54728812,79	47462590,71
Immobilisation en cours	ANC3	17355431,13			
Immobilisations financières	ANC4				
Titre mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1067000000,00		1067000000,00	962000000,00
Autres titres immobilisés		13068347,00	1160108,37	11908238,63	13134740,56
prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
Impôts différés actif					
Fonts ou valeurs déposés					
ouprés des cédants					
Total actif non courant		2676475051,81	416714103,36	2259760948,45	2160896160,55
Actif courant					
Provisions techniques d'assurance	AC1	448037190,55		448037190,55	153155404,72
-part de la coassurance cédée					
-part de la réassurance cédée		448037190,55		448037190,55	153155404,72
Créances et emplois assurance	AC2	1962757576,54	125348119,80	1837409456,75	1678141263,53
-cessionnaires Et cédants débiteurs		572856811,75		572856811,75	453333254,28
Assurés,intermédiaivs d'assurance et comptes rattach		1250570745,11	113348119,80	1137222625,31	1124922928,55
-autre débiteurs	AC3	84996607,15	12000000,00	72996607,15	48644814,78
-impôts et assimilés	AC4	14204928,42		14204928,42	17439882,60
Autres créances et emplois assimilés	AC5	40128484,11		40128484,11	33800383,32
Disponibilités et assimilés	AC6	1504486058 ,00		1504486058 ,00	1187103853,94
Placements et autres actifs financiers courants					
trésorerie	AC7	593100365,88		593100365,88	295779818,05
Total actif courant		4508381190,97	125348119 ,80	4383033071,17	3314180340,24
Total general actif		7185856242,78	542062223,16	6042794019,62	5475076500,79

PASSIF	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES	CP1	2000000000,00	2000000000,00
-CAPITAL émis			
-capital non appelé			
Primes et réserves (réserves consolidées 1)		12355463,12	3152779,12
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (résultat net part du groupe (1))		185322394,55	184053677,64
Autres capitaux propres report nouveau		37843700,69	-79507292,95
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Total 1		2235521558,36	2107699163,81
PASSIF NON COURANT	Pnc2		
Emprunts et dettes financières		52475361,86	64087420,90
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions réglementées			
Provisions et produits			
Fonds ou valeurs reçus des réassurances		218123 067,84	204784914,82
		3424774,86	27426974,46
		-107436280,83	-92314559,87
Total 2 passif non courant		166586923,73	20398750,31
Passif courant	PC3		
Provisions techniques d'assurance			
-opérations directes			
-acceptations		1603862060,94	1572218224,37
Dettes et ressources rattachées			
Cessionnaires ,cédants et comptes rattachés		379217,99	28080064,19
-assurés et intermédiaires d'assurance		439207828,60	370801911,13
-impôts		125850130,73	95211075,74
-autre dettes			
Trésorerie passif		173632373,10	128507402,10
		301024782,85	288263802,92
		698352,07	4498300,21
Total 3 passif courant		2644654746,28	2487580780,66
Total general passif		5046763228,37	4799264694,78

PASSIF	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES	CP1		
-CAPITAL émis		2000000000,00	2000000000,00
-capital non appelé			
Primes et réserves (réserves consolidées 1)		21621583,12	12355483,12
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (résultat net part du groupe (1))		180890014,77	1853 22394,55
Autres capitaux propres report anouveau		108266210,80	3700,69378
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Total 1		2310777808,69	2235521558,36
PASSIF NON COURANT	Pnc2		
Emprunts et dettes financières		3449813,78	52475361,86
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions réglementées			
Provisions et produits			
Fonds ou valeurs reçus des réassurances		240804232,33	218123067,84
		550000,00	3424774,86
		16607403,36	-107436280,83
Total 2 passif non courant		261411442,47	166586923,73
Passif courant	PC3		
Provisions techniques d'assurance			
-opérations directes			
-acceptations		1815790566,51	1603862060,94
Dettes et ressources rattachées			
Cessionnaires ,cédants et comptes rattachés		478346,97	379217,99
-assurés et intermédiaires d'assurance		517083721,66	370801911,13
-impôts		164792303,91	95211075,74
-autre dettes			
Trésorerie passif		131125752,10	173632373,10
	272737321,91	301024782,85	
	699229,57	698352,07	
Total 3 passif courant		2902887242	2644654746,28
Total general passif		54750765500,79	5046763288,37

PASSIF	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES	CP1		
-CAPITAL émis		2000000000,00	2000000000,00
-capital non appelé			
Primes et réserves (réserves consolidées 1)		30666083,85	3152779,12
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (résultat net part du groupe (1))		227308499,71	180890014,77
Autres capitaux propres report anouveau		151227589,34	108266210,80
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Total 1		2409202172,90	2310777808,69
PASSIF NON COURANT	Pnc2		
Emprunts et dettes financières		5036366,46	3449813,78
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courants			
Provisions réglementées			
Provisions et produits			
Fonds ou valeurs reçus des réassurances		265993072,11	240804232,33
		1820000,00	550000 ,00
			16607403,36
Total 2 passif non courant		272849438,57	261411449,47
Passif courant	PC3		
Provisions techniques d'assurance			
-opérations directes			
-acceptations		2522991007,71	1815970566,51
Dettes et ressources rattachées			478346,97
Cessionnaires ,cédants et comptes rattachés			
-assurés et intermédiaires d'assurance		803645391,34	-517083721,66
-impôts		170446008,41	164792303,91
-autre dettes			
Trésorerie passif		174930197,11	131125752,10
		287130745,22	272773321,91
		1599058,36	-699229,57
Total 3 passif courant		3960742408,15	2902887242,63
Total general passif		6642794019,62	547507600,79